

نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية
(دراسة تقريرية رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

بجث الرسالة

إسم الطالبة : رتنا فوفوفت كومالاساري

رقم السجل للطلبة : ١٦٢١٠٠٤٣



قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالنج

٢٠٢٣

نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية
(دراسة تقريرية رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

بجث جامعي

إعداد:

رتنا فوفوفت كوما لاساري

رقم التسجيل للطلبة : ١٦٢١٠٠٤٣



قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالنج

٢٠٢٣

إقرار الطالب

والله أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالتالي :

الاسم الكاملة : رتنا فوفوت كومالا ساري

رقم السجل للطلبة : ١٦٢١٠٠٤٣

العنوان : نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية (دراسة تقريرية رقم

القضية (١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

أقرر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعة الأولى في شعبة الأحوال الشخصية. كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان:

نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية (دراسة تقريرية رقم القضية

(١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادعى أحد مستقبلا أنها من تأليفه وتبين أنها فعلا ليست من بحثي فأنا أتحمّل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ١٥ يولي ٢٠٢٣ م

توقع صاحب الإقرار



رتنا فوفوت كومالا ساري

١٦٢١٠٠٤٣

موافقة المشرف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله أما بعد.

بعد مراجعة نتائج البحث التي مقدم على :

الطالبة : رتنا فوفوت كومالاساري


رقم التسجيل : ١٦٢١٠٠٤٣

الموضوع : نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية (دراسة تقريرية رقم

القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)


وافق المشرف على تقديمها الى مجلس مناقشة خطة البحث.

رئيس شعبة الأحوال الشخصية


أريك سفتي رمواتي الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٦٨١٢١٨١٩٩٩٠٣١٠٠٢ رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

المشرف


الدكتور الحاج ربيذ الماجستير

الإعتماد من طرف لجنة المناقشة

أخرجت المناقشة على البحث الذي قدمه الطالبة : رتنا فوفوفت كومالاساري، رقم السجل للطلبة :
١٦٢١٠٠٤٣، قسم : الأحوال الشخصية، كلية الشريعة جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج
بالموضوع:

نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية

(دراسة تقريرية رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

إنها ناجحة في مناقسة الرسالة بالتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٢٣ . وتكون لجنة المناقشة من السادات:

رئيسا
(.....)

١. أحسن دين المصطفى، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٨٩٠٢٠٢٢٠١٩٠٣١٠٠٧

مناقشا
(.....)

٢. عبد العزيز، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٨٦١٠١٦٢٠١٦٠٨٠١١٠٢٦

مشرفا
(.....)

٣. الأستاذ الدكتور الحاج ريين، الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٦٨١٢١٨١٩٩٩٠٣١٠٠٢

مالانج، ٢٧ يونيو ٢٠٢٣
عميد كلية الشريعة
الأستاذ الدكتور سودير
رقم التوظيف: ١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥١١٠٠٣





KEMENTERIAN AGAMA REPUBLIK INDONESIA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399 Faksimili (0341) 559399
Website fakultas: <http://syariah.uin-malang.ac.id> atau Website Program Studi: <http://hk.uin-malang.ac.id>

BUKTI KONSULTASI

Nama : RETNO PUPUT KUMALASARI
Nim : 16210043
Program Studi : HUKUM KELUARGA ISLAM
Dosen Pembimbing : Prof. Dr. Roibin, M.H.I
Judul Skripsi :

نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية
(دراسة تقريرية رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

No	Hari / Tanggal	Materi Konsultasi	Paraf
1.	Selasa, 15 Oktober 2019	Revisi Pasca Sempro Bab I	
2.	Selasa, 22 Oktober 2019	Revisi Pasca Sempro Bab II	
3.	Selasa, 28 Januari 2020	Revisi Pasca Sempro Bab III	
4.	Kamis, 11 Mei 2023	Revisi, Bab I,II,II	
5.	Selasa, 16 Mei 2023	Konsultasi Bab I-IV	
6.	Rabu, 17 Mei 2023	Konsultasi Bab IV	
7.	Jum'at, 19 Mei 2023	Konsultasi dan Revisi Bab IV	
8.	Rabu, 31 Mei 2023	Konsultasi Bab V	
9.	Selasa, 06 Juni 2023	Konsultasi dan Revisi Bab V	
10.	Kamis, 15 Juni 2023	ACC Skripsi	

Malang,
Mengetahui,
Ketua Program Studi

ERIK SABTI RAHMAWATI, MA., MA.
NIP. 197511082009012003

الشعار

إِنَّ اللَّهَ يُأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا

سورة النساء (٤) : آية ٥٨^١

^١سورة النساء (٤) : ٥٨ .

شكر و تقدير

الحمد لله على توفيقه و إحسانه، الحمد لله على فضله و إنعامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه و يكافئ مزيده. و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خير خلقه و خاتم أنبيائه و رسله و على آله و صحبه، و من اقتفى أثرهم، أما بعد:

وقد من الله علي بالإنهاء من إعداد هذا البحث، فله سبحانه ألهم بالحمد والثناء، فلك الحمد يا ربي حتى ترضى، على جزيل نعمائك وعظيم عطائك ويشرفني - بعد حمد الله تعالى - أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلى حيز الوجود ولم يخل أحدهم بشئ طلبت، ولم يكن يحدوهم إلا العمل الجاد المخلص. ومنهم:

١. سماحة الأستاذ أ. د. زين الدين الماجستير، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

٢. سماحة الدكتور سوديرمان الماجستير، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

٣. سماحة لأستاذة أريك ستي رحمواتي الماجستير، رئيس شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

٤. سماحة الأستاذ الدكتور ريبين الماجستير الحاج، المشرف التي أفاد الباحثة علميا وعمليا ووجه خطواته في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الإنهاء منه، وكان لتفضله بمناقشة هذا البحث أكبر الأثر في نفس الباحث فله مني خالص الشكر والتقدير ومن الله عظيم

الثواب والجزاء. و تكون ولي الدراسة شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

٥. يتقدم الباحثة بكل الشكر والتقدير إلى الأساتذ المعلمين في شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.

٦. الشكر على طاقم الموظفين في كلية الشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج الذين قدموا أفضل الخدمات.

مع الانتهاء من هذه البحث، ارجع أن العلوم الذين درس أثناء في هذا جامعة توفير الفوائد في حياتنا في الدنيا والآخرة. كإنسان لا يخلو من الأخطاء، أعتذر لجميع الأطراف والتتقادات والقتراحات لجهود التحسين في المستقبل.

مالانج، ٠٥ يولي ٢٠٢٣ م
الباحثة

رتنا فوفوت كومالاساري
رقم التسجيل: ١٦٢١٠٠٤٣

محتويات البحث

i.....	صفحة الغلاف (الغلاف الخارجي)
ii.....	صفحة العنوان (الغلاف الداخلي)
iii.....	إقرار الطالبة
iv.....	موافقة مشرفة
v.....	الإعتماد من طرف لجنة المناقشين
vi.....	الشعار
vii.....	شكر و تقدير
ix.....	محتويات البحث
ix.....	قائمة البحث
ix.....	رسم البحث
ix.....	خريطة البحث
xii.....	ملخص البحث
١.....	الباب الأول : مقدمة
١.....	الفصل الأول : خلفية البحث
٦.....	الفصل الثاني : مشكلة البحث
٦.....	الفصل الثالث : أهداف البحث
٧.....	الفصل الرابع : فوائد البحث
٨.....	الفصل الخامس : التعريفات للموضوع
٨.....	الفصل السادس : طريقة عرض البحث
١١.....	الباب الثاني : الدراسات السابقة
١١.....	أ. البحوث السابقة
١٥.....	ب. الإطار النظري
٣١.....	الباب الثالث : طريقة البحث
٣١.....	أ. نوع البحث

٣٢	ب. نهج البحث
٣٢	ت. موقع البحث
٣٢	ث. نوع و مصادر البيانات
٣٣	ج. طريقة جمع البيانات
٣٤	ح. طريقة تحليل البيانات
٣٥	الباب الرابع : نتائج البحث و المناقشة
٣٥	أ. حالة موقع البحث
٤١	ب. إجراءات الحالآ في محكمة الدينبة كرسبك
٤١	ت. تقريربة رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs
٥٣	ث. نظر القاضي في إلغاء الزواج بسبب سوء إستخدام الهوية
٥٤	ج. المراجعة القانونية للقضاة في التقرير إبطال النكاح بسبب سوء إستخدام الهوية
٥٩	الباب الخامس : الخاتمة
٥٩	أ. النتائج
٦٠	ب. التوصيات
٦١	مراجع البحث
٦٢	الملاحق
٦٣	سيرة الذاتية الباحث

ملخص البحث

رتنا فوفوت كوما لاساري، ١٦٢١٠٠٤٣، نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية (دراسة تقريرية رقم PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦). بحث جامعي، قسم الأحوال الشخصية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج،
المشرفة: الأستاذ الدكتور ريبين الماجستير، الحج.

الكلمات الرئيسية: نظر القاضي، إبطال النكاح، سوء استخدام الهوية.

يعتبر فسخ الزواج إحدى قضايا الالتماس التي يمكن تقديمها إلى المحكمة الدينية في ولاية قضائية معينة. هناك العديد من حالات فسخ الزواج لأسباب مختلفة. يرجع أحدها إلى تزوير موافقة الوالدين أو الهوية التي تهدف فقط إلى خداع المتطلبات الإدارية للوفاء بها. كما في القضية رقم PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦ التي قدمها شخص تم استخدام هويته للدخول في زواج. لذلك يهتم الباحثون بدراسة هذه الحالة.

في هذه الدراسة، هناك صيغتان للمشكلة، وهما: (١) ما هو السبب الاجتماعية والفلسفية لإلغاء القضاة الزواج بسبب سوء استخدام الهوية في محكمة الدينية غريسك في القضية رقم PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦؟ ما هي المراجعة القانونية المعيارية للقضاة في الفصل في قضايا فسخ الزواج بسبب إساءة استخدام الهوية في محكمة غريسك الدينية في القضية رقم PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦؟

ينتمي هذا البحث في نوع البحث التجريبي. النهج المستخدم هو نهج نوعي. مصادر البيانات في هذه الدراسة هي مصادر البيانات الأولية في شكل مقابلات مع القضاة ومصادر البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من ملاحظات الباحثين، والوثائق الرسمية المتعلقة بالقرارات المتعلقة بإبطال الزواج. طرق جمع البيانات المستخدمة هي المقابلات والتوثيق.

وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن رأي القاضي في الفصل في قضايا فسخ الزواج يستند إلى السلطة المطلقة وكذلك السلطة النسبية للمحاكم الدينية. في هذه الحالة، لم يكن سبب موافقة القاضي على طلب مقدم الطلب بسبب إساءة استخدام الهوية فحسب، بل كان بسبب الهندسة في الزواج بهدف تنفيذ تعدد الزوجات غير القانوني دون إذن من الزوجة الأولى وأيضاً إذن من المحكمة، نظر القاضي في القضية إلى تكون ضد القانون ويجب إلغاؤها.

ABSTRACT

Retno Puput Kumalasari, 16210043. **The Views of The Judges in Canceled a Marriage due to Identity abuse (Analys Decision Number 1236/Pdt.g/2019/PA.Gs)**. Thesis. Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah Department. Faculty of Shariah. State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang.

Supervisor: Prof. Dr. H. Roibin, M.HI

Keywords: Views of Judges, Canceling a Marriage, Identity abuse

Marriage annulment is one of the petition cases that can be submitted to the Religious Courts in a certain jurisdiction. There are many cases of annulment of marriages for different reasons. One of them is due to falsification of parental consent or identity which is solely to trick the administrative requirements into being met. As in case number 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs which was filed by a person whose identity has been used to enter into a marriage. Therefore researchers are interested in studying this case.

In this study, there are two formulations of the problem, namely: 1) What are the socio-philosophical reasons for the judges canceling a marriage due to identity abuse at the Gresik Religious Court in case Number 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs? 2) What is the normative juridical review of the judges in deciding cases of marriage annulment due to identity abuse at the Gresik Religious Court in Case Number 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs?

This research is a type of empirical research or is called field research. The approach used is a qualitative approach. The data sources in this study are primary data sources in the form of interviews with judges and also secondary data sources obtained from observations by researchers, official documents regarding related decisions, and books related to marriage annulment. Data collection methods used are interviews and documentation. The method used in data analysis is descriptive qualitative method.

The results of this study conclude that the judge's view in deciding cases of marriage annulment is based on absolute authority and also the relative authority of the Religious Courts, the judge also assesses the position of the applicant and also the case filed. In this case the reason the judge granted the applicant's request was not only due to identity abuse but as engineering in marriage with the aim of carrying out illegal polygamy without permission from the first wife and also permission from the court, the judge considered the case to be against the law and had to be annulled.

ABSTRAK

Retno Puput Kumalasari, 16210043, **Pandangan Para Hakim dalam Membatalkan Perkawinan Karena Penyalahgunaan Identitas (Analisis Putusan Nomor 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs)**, Skripsi Jurusan Al-Ahwal Al-Syakhsiiyyah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, Pembimbing: Prof. Dr. H. Roibin, M.HI

Kata Kunci: Pandangan Hakim, Pembatalan Perkawinan, Penyalahgunaan Identitas.

Pembatalan perkawinan merupakan salah satu perkara permohonan yang dapat di ajukan kepada Pengadilan Agama dalam suatu wilayah hukum tertentu. Terdapat banyak permasalahan pembatalan perkawinan dengan sebab yang berbeda. Salah satunya karena pemalsuan izin orang tua ataupun identitas yang semata-mata untuk mensiasati agar syarat administratif terpenuhi. Seperti pada perkara nomor 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs yang diajukan oleh seseorang yang identitasnya telah digunakan untuk melangsungkan perkawinan. Oleh karenanya peneliti tertarik untuk mengkaji perkara tersebut.

Dalam penelitian ini terdapat dua rumusan masalah yaitu: 1) Apa alasan sosio-filosofis para hakim dalam membatalkan perkawinan karena penyalahgunaan identitas di Pengadilan Agama Gresik pada perkara Nomor 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs? 2) Bagaimana tinjauan yuridis normatif para hakim dalam memutuskan perkara pembatalan perkawinan karena penyalahgunaan identitas di Pengadilan Agama Gresik pada Perkara Nomor 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs?

Penelitian ini termasuk jenis penelitian empiris atau disebut dengan penelitian lapangan. Pendekatan yang digunakan yakni pendekatan kualitatif. Adapun sumber data dalam penelitian ini yakni sumber data primer berupa wawancara dengan hakim dan juga sumber data sekunder yang diperoleh dari observasi oleh peneliti, dokumen resmi tentang putusan terkait, serta buku-buku yang berhubungan dengan pembatalan perkawinan. Metode pengumpulan data yang digunakan yakni wawancara dan dokumentasi. Metode yang digunakan dalam analisis data yakni metode deskriptif kualitatif.

Hasil penelitian ini menyimpulkan bahwa pandangan hakim dalam memutuskan perkara pembatalan perkawinan didasarkan pada kewenangan Absolut dan juga kewenangan relatif Pengadilan Agama, hakim juga menilai kedudukan pemohon dan juga perkara yang diajukan. Dalam hal ini alasan hakim mengabulkan permohonan pemohon dikarenakan bukan hanya adanya penyalahgunaan identitas namun sebagai rekayasa dalam perkawinan dengan tujuan untuk melakukan poligami illegal tanpa adanya izin dari istri pertama dan juga izin pengadilan, maka hakim menilai perkara tersebut bertentangan dengan undang-undang dan harus dibatalkan.

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول : خلفية البحث

يعد إلغاء الزواج أحد الأمور التي يمكن رفعها إلى المحكمة الدينية في ولاية قضائية

معينة. في قانون الزواج رقم ١ لعام ١٩٧٤ موضح في الفصل الرابع من إلغاء الزواج.^٢

في إحصائيات الحالة ، كل شهر لدى محكمة جريسيك الدينية ٤٣٧ قضية يجب

حلها.^٣ في حين أنه في عام واحد جاءت الأشياء هناك ٤.٢٦٤٠. بالطبع أهم شيء هو

الطلاق. ومع ذلك ، هناك حالات نادرة مثل اقتصاديات الشريعة ، أو تبني الأطفال أو

تقنينهم ، أو الهالونات.

يشمل إبطال النكاح أشياء نادرا ما تتم مواجهتها لأنها تتركب أو حل إذا كان الزواج

لا يفي بالمتطلبات. إحدى حالات إلغاء الزواج هي التقريرية رقم

1236/Pdt.G/2019/PA.Gs التي تم تسجيلها في ١٠ يوليو ٢٠١٩. قضية رفعها رجل

استخدم هويته أو سجله شخص ما للزواج. شخص هو شقيقه يستخدم الهوية والمعلومات

الشخصية للرجل. في السابق كانت هوية المالك الأصلي على استعداد للزواج والتسجيل

لدى مسجل الزواج أو مكتب الشؤون الدينية (KUA) ولكن عندما في المكان أخطرت

الموظف أن هويته قد سجلت كشخص متزوج.

² Undang-Undang Republik Indonesia Nomor 1 tahun 1974 Tentang Perkawinan

³ <http://www.pa-gresik.go.id/index.php/berita/statistik-perkara>

⁴ Laporan Tahunan Tahun 2018 Pengadilan Agama Gresik. Hal 81

هناك العديد من المشاكل لإلغاء الزواج لأسباب مختلفة. واحد منهم هو بسبب

تزوير موافقة الوالدين فقط لتوقع الوفاء بالمتطلبات الإدارية.^٥

في رسالة الدعوى بأن المدعي سيدير الباحث يقول إن المدعى عليه ارتكب تعدد

الزوجات دون إذن من زوجة المدعى عليه ولم يحصل على قرار أو إذن من المحكمة الدينية.

في الأساس ، يمكن أن يكون للرجل زوجة فقط. يُسمح للزوج بأكثر من زوجة إذا

رغبت الأطراف المعنية بذلك ، وقد أذنت المحكمة الدينية بذلك.^٦

في مجموعة الشريعة الإسلامية (KHI) ، الفصل الحادي عشر ، يحدث إبطال النكاح

أو إبطال النكاح إذا كان هناك أربعة أسباب.^٧ وهي ؛ أولاً ، فالزوج يقوم بالزواج ، بينما لا

يحق له عقد الزواج لأنه لديه بالفعل أربع زوجات ؛ ثانياً ، يتزوج شخص ما من زوجته

السابقة التي رخصها ؛ ثالثاً ، يتزوج شخص ما من زوجته السابقة التي حُكم عليها بالطلاق

ثلاث مرات ؛ والرابع ، وهي أن الزوجة هي أختي أو عممة أو ابن أخ وزوجته أو زوجاته.

موضح في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزيجات في الفصل الرابع المتعلق

بإبطال النكاح التي يمكن فيها إلغاء الزواج إذا لم تف الأطراف بشروط الزواج. ثم أولئك

الذين يمكنهم تقديم إلغاء الزواج هم ؛ الأول ، العائلات في خط مستقيم من زوجك أو

زوجتك ، والثانية ، الزوج أو الزوجة ، المسؤول الثالث المسؤول فقط خلال الزواج لم يتم

تحديدها.

⁵ Alinapia, Akibat Hukum Pembatalan Perkawinan karena satu wali nikah yang tidak sah menurut Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974, Jurnas Justitia Vol.1 (Desember,2014),378

⁶ Zainuddin Ali, hukum Perdata Islam di Indonesia, (Jakarta: Sinar Grafika,2006),47

⁷ Kompilasi Hukum Islam BAB XI

عند الاتصال بالعملية قبل الزواج يعتبر صحيحًا وله قوة قانونية ، بالطبع فإن حالة الإلغاء هي زواج سبق اعتباره صالحًا. والتي في المستقبل هناك أوجه قصور و نقص في الشروط أو التوفر الأخر.

يقال في قانون الزواج أن القانون ينظم في المادة ٢ (١) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ الذي ينص على أن الزواج قانوني ، إذا كان يتم وفقاً لقانون كل دين ومعتقداته.^٨ تشرح هذه المادة أن أساس الزواج هو الدين الذي يعكس وصف المبدأ الأول من خمسة أساسيات (Pancasila) يتعرف على "الألوهية سبحانه وتعالى". وبهذه الطريقة يمكن فهم أن صلاحية الزواج تعتمد على أحكام كل دين.^٩

لكن في المادة التالية ، تنص الفقرة ٢ من المادة ٢ من قانون الزواج على أن "كل زواج يتم تسجيله وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. توفر الآيتان في المادة ٢ فهماً مفاده أن الزواج يعتبر صحيحاً إذا كان وفقاً للأحكام الدينية ذات الصلة وأيضاً أن تسجيل الزواج لا يحدد صحة الزواج.

هناك لوائح في تسجيل الزواج ، بما في ذلك لائحة وزير الدين رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ والتي تم تطويرها بموجب اللائحة الحكومية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨ ثم ألغيت واستبدلت بقانون وزير الدين رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ بشأن تسجيل الزواج.

⁸ Hilman Hadikusuma, *Hukum Perkawinan Indonesia*, (Bandung: Mandar Maju, 2007), 25

⁹ Dyah Ochtorina. Siti Nur Shoimah, "Urgensi Pencatatan Perkawinan," *Rechtidee*, Vol.11 No 2 (Desember, 2016), 167

في الشريعة الإسلامية لا يوجد تفسير واضح على أساس تسجيل الزواج. ومع ذلك ، فإن غالبية العلماء استخدام قياس المعادلات التي تستند إلى سورة آل القرآن سورة البقرة الآية ٢٨٢:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَا يَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَ كَاتِبٍ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَالْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَالتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا^{١٠}

تتطلب هذه آيات قرآنية وجود سجل عند تنفيذ الديون والذمم المدينة. في هذه الحالة ، يتم تسجيل جميع المعاملات التي لها اتفاق أو عقد فيها. وبالمثل مع الزواج حيث توجد أوجه تشابه للمعاملات ، أي وجود عقد وأيضًا شاهد.

من التفسير السابق ، يمكن استنتاج أنه بعد اعتبار الزواج صحيحًا وفقًا لدياناتهم ، يجب تسجيله ولكن التسجيل ليس سببًا لصلاحية الزواج.

يحصل الزواج على الشرعية والاعتراف القانوني ، بطبيعة الحال ، يمر بعملية ونظام تم تشكيله. مثل ما ورد في لائحة وزير الدين بخصوص تسجيل الزواج. ومع ذلك ، لا تزال هناك حالات أو مشاكل لا تتفق مع الأحكام المنصوص عليها.

في عملية ما قبل الزواج ، يوجد تسجيل مصحوب بمتطلبات جمع الوثائق حتى الفحص قبل الزواج ، ولا تزال هناك حالات تجعل الزواج يُلغى أو يُقدم للإلغاء.

عندما لا يتم الزواج بصدق وليس وفقاً للأحكام الحالية ، عندئذٍ ما إذا كان سيتم تحقيق الغرض من الزواج. تم ذكر الغرض من الزواج في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ الذي ينص على أن الغرض من الزواج كزوج وزوجة هو تكوين أسرة سعيدة وأبدية (أسرة) على أساس الإله العظيم.

الغرض من الزواج في الشريعة الإسلامية هو الحفاظ على الدين ، والنسل ، ومنع الفحش ، وتشجيع الأسر المعيشية المسالمة والمنظمة. غالباً ما يشار إليها باسم عائلة السكينة. في مرسوم المديرية العامة لإرشاد الجالية الإسلامية وشؤون الحج رقم D / 7/1999 ، تم شرح حدود عائلة السكينة. وهي عائلة السكينة ، وهي عائلة يربها زواج قانوني ، قادرة على تحقيق رغبات الحياة الروحية والمادية بشكل صحيح ومتوازن ، مليئة بحب من الحب بين أفراد الأسرة وبيئتهم في وئام وتناغم ، وقادرة على ممارسة ، وتعميق القيم الإيمان والتقوى والشخصية النبيلة. في مرسوم المديرية العامة لإرشاد الجالية الإسلامية وشؤون الحج رقم د/٧/١٩٩٩ ، تم شرح حدود عائلة السكينة. وهي عائلة السكينة ، وهي عائلة يربها زواج قانوني ، قادرة على تحقيق رغبات الحياة الروحية والمادية بشكل صحيح ومتوازن ، مليئة بحب من الحب بين أفراد الأسرة وبيئتهم في وئام وتناغم ، وقادرة على ممارسة ، وتعميق القيم الإيمان والتقوى والشخصية النبيلة.

بناءً على الموقف والمشكلة ، سيدرس الكاتب بتعمق أكبر إبطال النكاح بسبب إساءة استخدام الهوية. يدرس المؤلف ويحلل التقرير رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs. يتم

تحليل القضية أساس واعتبارات القاضي في البت في القضية واستكشاف المشاكل القائمة على حد سواء وسوف تنشأ وكذلك جميع الآثار القانونية.

الفصل الثاني : مشكلة البحث

بناءً على الخلفية المذكورة أعلاه ، فإن صياغة المشكلة التي يمكن اتخاذها هي كما يلي :

١ . ما هو السبب الاجتماعي الفلسفي للقضاة في إبطال النكاح بسبب إساءة استخدام

الهوية في محكمة جريسك الدينية في التقرير رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs؟

٢ . ما هي المراجعة القانونية المعيارية للقضاة في البت في قضايا إبطال النكاح بسبب إساءة

استخدام الهوية في محكمة جريسك الدينية في القضية رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs؟

الفصل الثالث : أهداف البحث

أهداف البحث هي كما يلي :

١ . شرح الأسباب الاجتماعية الفلسفية للقضاة في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام

الهوية في محكمة جريسك الدينية في القضية رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs.

٢ . صف المراجعة القانونية المعيارية للقضاة عند البت في قضية إبطال النكاح بسبب

إساءة استخدام الهوية في محكمة جريسك الدينية في رقم القضية

.1236/Pdt.G/2019/PA.Gs

الفصل الرابع : فوائد البحث

عند إجراء بحث بخلاف البحث عن إجابات كهدف من البحث الذي تم إجراؤه ، من

المأمول أن يوفر هذا البحث فوائد من الناحيتين النظرية والعملية.

١. فائدة نظرية

من الناحية النظرية ، من المتوقع أن يكون لفوائد هذا البحث تأثير على تطوير المعرفة في عالم التعليم ، خاصة في مجال إدارة الأحوال السياسية والمشاكل الزوجية.

٢. فوائد عملية

أ. فوائد للقضاة

من المأمول أن يوفر هذا البحث معرفة إضافية للقاضي عند البت في قضية زواج ، خاصة في حالة إبطال النكاح.

ب. فوائد لمكتب الشؤون الدينية

من المتوقع أن تكون قادرة على معرفة المسائل المتعلقة بإبطال النكاح وأن تكون أكثر شمولاً في مسائل الزواج من أجل أن تكون قادرة على منع وتوقع ظهور المشاكل الزوجية ، ولا سيما إبطال النكاح.

ت. فوائد للمجتمع

من أجل أن تكون قادرة على معرفة المسائل المتعلقة بإلغاء الزواج وذلك للحد من الحالات وكذلك مشكلة إبطال النكاح التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أشياء غير مرغوب فيها.

الفصل الخامس : التعريفات للموضوع

لتجنب التصورات والتشابهات أو الاختلافات في المفاهيم في تفسير المصطلحات، من

الضروري التأكيد على المصطلحات التالية:

١. إبطال النكاح هو عمل قانوني لإعلان عدم قانونية الزواج من خلال عملية قرار من

المحكمة ، مع إبطال النكاح يعني أن الزواج لم يكن موجودا وأن الأطراف لم يسبق لهما

عقد زواج .

٢. إساءة أوسوء استخدام هو فعل الأشياء لا كما ينبغي . بينما الهوية هي معرف شخص

ما. فاستخدام الهوية هو شخص يستخدم هوية أو وثائق الآخرين دون موافقة من

يستخدم.

الفصل السادس : طريقة عرض البحث

للحصول على إطار عمل بحثي ومتابعة الكتابة ، يقوم الكاتب بإجراء مناقشة

منهجية، والتي سيتم تجميعها في عدة فصول وأيضًا الفصول الفرعية التي هي شرح موجز

لمحتويات البحث. يهدف تقسيم الفصول والفصول الفرعية إلى تسهيل الفهم في كتابة البيانات

وتحليلها ، والتي تم العثور عليها ، بحيث يصبح فهمها لاحقًا أسهل.

الفصل الأول وهو مقدمة. يتكون هذا الفصل من خلفية تتضمن وصفًا عامًا

للمشكلة وملخصًا للبحث الذي سيتم مناقشته ومناقشات أخرى لتكون بمثابة فهم أولي

لقضايا الإلغاء الزوجي وظروف الحالة التي يتعين دراستها. هناك أيضًا صياغة للمشكلة من

أجل الحصول على التوجيه في جمع البيانات وتحقيق أهداف البحث. وينتهي هذا الفصل

بفوائد البحث التي تتمثل في استخدام نتائج البحث سواء لصالح تطوير البرنامج أو من أجل العلم.

الفصل الثاني استعراض الأدب الذي يحتوي على الأبحاث السابقة التي لها روابط مع البحوث التي سيجريها الباحثون. الغرض من هذا البحث السابق هو العثور على اختلافات بين الباحثين الآخرين. هناك أيضًا إطار نظري يناقش مناقشة العديد من النظريات كأساس ومنظور وتوجيه للباحث.

تتضمن طرق البحث في الفصل الثالث طرقًا أو طرقًا للباحثين للبحث ومعالجة وتقديم إطار عمل للتفكير بأنه يمكن حساب جودة الأطروحة بشكل أكاديمي. وهناك طرق جمع البيانات وتحليل البيانات وتنتهي مع صحة البيانات.

الفصل الرابع نتائج البحث والمناقشة في هذا الفصل ، سيقدم الباحث نتائج البحث وهي وصفًا واضحًا وعرضًا لقرار محكمة قضية جريسك رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs ومناقشة تتألف من فصلين فرعيين هما عرض البيانات و تحليل. استرجاع نتائج البحوث المأخوذة من المقابلات وبيانات القرار المراد تحليلها.

الفصل الخامس الإغلاق الذي يحتوي على استنتاجات من نتائج البحث والمناقشة بإيجاز وموجز وإجابة مباشرة من صياغة المشكلة التي تم تحديدها. وكذلك الاقتراحات التي هي توقعات الباحثين للقارئ.

الباب الثاني

مراجعة الأدب

أ. البحوث السابقة

سيشرح الباحثة بعض الدراسات السابقة التي لها روابط مع هذا البحث. الغرض من عرض أحدث دراسة هو تحديد موقف الدراسة وشرح الفرق. وبالتالي فإن البحوث التي أجراها الباحثون هي حقا أصلية. فيما يتعلق بالبحث السابق ، كان الباحثون المقصودون:

١. أولاً ، البحث الجمعي لمسريدي ، طالب في كلية الحقوق ، جامعة سوديرمان العامة ، تحت العنوان "إلغاء الزواج (المراجعة القضائية لقرار المحكمة الدينية رقم: (929/Pdt.G/2007/PA.Pwt)".^{١١} في هذه الدراسة حلل مسريدي قرار المحكمة الدينية فورواكرطا (Purwokerto) بشأن إلغاء الزواج على أساس أن مقدم الطلب شعرت بالخداع. قدم هذه القضية من قبل الزوج الذي شعر أنه قد تعرض للغش من قبل زوجته. المتقدم في هذه الحالة هو الزوج الذي يعرف أنه قد خدع بعد أسبوع من الزواج.

في هذه الحالة ، حللت المعادلة البحثية بين الباحث وكذلك مسريدي قراراً أصدرته إحدى المحاكم الدينية وكذلك فيما يتعلق بمسألة إلغاء الزواج. ولكن هناك شيء أساسي يختلف عن هذا البحث ، وهو البحث السابق في إلغاء الزواج لأن مقدم

¹¹ Musriyadi, *Pembatalan Perkawinan (Tinjauan Yuridis terhadap Putusan Pengadilan Agama Nomor: 929/Pdt.G/2007/PA.Pwt) Purwokerto Tahun 2012*, Skripsi (Purwokerto: Universitas Jendral Soedirman Purwokerto, 2012), diakses pada 02 Oktober 2019.

الطلب يشعر بالغش في حين أن البحث الذي أجراه الباحثون هو سبب إساءة استخدام الهوية. الفرق الآخر هو أن هذا البحث السابق هو البحث القانوني المعياري بينما البحث الذي أجراه الباحثون هو بحث تجريبي.

٢. ثانياً ، كانت أطروحة مفتاح الرحمة أفريليا، وهي طالبة بكلية الشريعة في جامعة مولنا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مولانج ، مؤسفة وكذلك طالبة في كلية الحقوق بجامعة براويجايا تحت العنوان "إلغاء الزواج" (فسخ) على أساس تعدد الزوجات دون إذن. انطلاقاً من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الإيجابي في إندونيسيا (دراسة القضية المحكمة العليا رقم 385 K/AG/2009)^{١٢} الفرق بين البحث والأبحاث التي سيقوم بها الباحث هو التركيز على الدراسة والموقع وبعض الأشياء التي تمت دراستها. كزت هذه الدراسة السابقة على إلغاء الزواج دون ذكر سبب إلغاء الزواج في الحالة التي تم تحليلها ، أي تعدد الزوجات غير الشرعي أو بدون إذن الزوجة الأولى لأن الزوج كذب من خلال الزعم بأنه عازب. يركز موضوع البحث الذي أجراه باحثون سابقون على قرار المحكمة العليا.

بينما يركز البحث الذي سيجريه الباحثون على أسباب إلغاء الزواج في المستوى الأول من المحكمة الدينية بسبب إساءة استخدام الهوية. يشبه هذا البحث الدراسات

¹² Miftakhurrokhmah Apriliah, *Pembatalan Perkawinan (Fasakh) dengan Alasan Poligami Tanpa Izin Ditinjau dari Perspektif Hukum Islam dan Hukum Positif Indonesia (Studi Putusan MA Nomor 385 K/AG/2009) Malang Tahun 2017*, Skripsi, (Malang: Universitas Islam Negeri Malang, 2017) diakses pada 02 Oktober 2019

السابقة، التي تدرس إلغاء الزواج وأيضاً دراسة قرار المحكمة على قدم المساواة. لكن البحث السابق كان دراسة معيارية بينما كان البحث دراسة تجريبية.

٣. ثالثاً ، أطروحة كتبها محمد باشوري س.ر ، طالب في القانون المدني الإسلامي تخصص في كلية الشريعة والحقوق في جامعة وونوسوبو (wonosobo) الإسلامية الحكومية في عام ٢٠١٧ تحت العنوان "إلغاء الزواج بسبب الزواج القسري (تحليل لقاضي محكمة وونوسوبو الدينية رقم القرار: 1175/Pdt.G/2011/PA.Wsb)"^{١٣}. في هذه الدراسة تناقش إلغاء الزواج بسبب الزواج القسري في هذه الحالة ، يُجرى مقدم الطلب (الزوجة) على الزواج من المدعى عليه من قبل والديه على حد سواء الذين بدأوا الزواج المدبر. إن تشابه البحث مع بحث المؤلف يناقش على قدم المساواة إلغاء الزواج. في حين أن الاختلاف هو أن منطقة دراسة الحالة تقع في محكمة وونوسوبو (Wonosobo) الدينية، في حين أن بحث المؤلف في محكمة كريسيك (Gresik) الدينية ، فإن سبب إلغاء البحث يرجع إلى إكراه الوالدين بينما تتسبب أبحاث المؤلف في إلغاء الزواج الناجم عن سوء استخدام الهوية.

٤. رابعاً ، أطروحة بقلم ميزيلينا بيلا رزكيثا ، طالبة في قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة ، في الجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في عام ٢٠١٨

¹³ Muhammad Bashori, Pembatalan Perkawinan Karena Kawin Paksa (Analisis Putusan Hakim Pengadilan Agama Wonosobo Perkara Nomor: 1175/Pdt.G/2011/PA.Wsb) Semarang Tahun 2017, Skripsi, (Semarang: Universitas Islam Negeri Walisongo, 2017), diakses pada 02 Oktober 2019

تحت العنوان "إلغاء الزواج بسبب أدلة إثبات أدوات الإثبات في القرار رقم

3724/Pdt.G/2016/PA.KAB.MLG المنظور الفقه " ١٤.

في هذه الدراسة السابقة ، كان إبطال النكاح يرجع إلى أن المدعى عليه دخل

في زواج بينما كان لا يزال لديه عقد زواج مع مقدم الطلب من خلال الادعاء بأن

مسجل الزواج كان له وضع كأرمل. في حين أن البحث الذي سيقوم به الباحثون

يرجع إلى الزواج باستخدام هويات الآخرين.

الجدول ١،١

البحوث السابقة

رقم	الموضوع البحث	التشابه	الإختلافات
١	إبطال النكاح (المراجعة القضائية لقرار المحكمة الدينية رقم: (929/Pdt.G/2007/PA.Pwt)	بحث حول قرار بإبطال النكاح صادر عن محكمة دينية.	هذا النوع من البحث معياري ، والسبب في إبطال النكاح هو وجود عملية احتيال على أحد الطرفين.
٢	إبطال النكاح (فسخ) بسبب تعدد الزوجات دون إذن انطلاقاً من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الإيجابي في إندونيسيا (دراسة لقرار محكمة العلية رقم (385 K/AG/2009)	تناقش الدراسة قرار الإبطال النكاح الصادر عن المحكمة الدينية،	الكائن من هذه الدراسة أكثر تركيزاً على قرار المحكمة العليا ، وهو البحث المعياري ، والسبب في إبطال النكاح هو تعدد

¹⁴ Meyzellina Bella Rizkyta, *PEMBATALAN PERKAWINAN KARENA PEMALSUAN ALAT BUKTI PADA PUTUSAN NOMOR 3724/Pdt.G/2016/PA.KAB.MLG PERSPEKTIF FIQH Malang Tahun 2018*, Skripsi, (Malang: Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, 2018) diakses pada 02 Oktober 2019

الزوجات غير الشرعي الكذب عن الظروف.			
نوع من البحث القانوني المعياري ، وإبطال النكاح بسبب إكراه من الوالدين.	مناقشة البحوث المتعلقة بإبطال النكاح وتحليل القرار في المحكمة الابتدائية.	إبطال النكاح بسبب الزواج القسري (تحليل حكم محكمة وونوسوبو الدينية رقم القضية: (1175/Pdt.G/2011/PA.Wsb	٣
أنواع البحث القانونية المعيارية ، وإبطال النكاح معلومات خاطئة أو أدلة كاذبة.	موضوع وكائن الدراسة هو قرار إبطال النكاح من قبل محكمة دينية من المستوى الأولى	إبطال النكاح بسبب تزوير الأدلة في القرار رقم 3724/Pdt.G/2016/PA.KAB.MLG.	٤

ب. الإطار النظري

١. تعريف النكاح

أ. تعريف النكاح في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤

قد سرح النكاح في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ أن الزواج رباط داخلي وخارجي بين

الرجل والمرأة كزوج وزوجة بهدف تكوين أسرة (بيت) سعيدة وأبدية تقوم على الإيمان

بالله الواحد.^{١٥}

كما يؤكد هذا القانون على أن الزواج لا يكون صحيحًا إلا إذا تم وفقًا لقوانين كل

دين ومعتقد. بالإضافة إلى ذلك ، ينظم هذا القانون أيضًا العديد من الأمور المتعلقة

بالزواج ، مثل متطلبات الزواج ، وإجراءات إتمام الزواج ، وحقوق والتزامات الزوج

¹⁵ Undang-undang Republik Indonesia No 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan, Pasal 1

والزوجة ، وفسخ الزواج. من التغييرات المهمة في هذا القانون تعديل الحد الأدنى

لسن الزواج بالنسبة للمرأة ليكون هو نفسه للرجال ، وهو ١٩ سنة.^{١٦}

ب. تعريف النكاح في المجموعة الشريعة الإسلامية

كما ورد في الفصل الثاني فيما يتعلق بأساسيات الزواج في تجميع الشريعة الإسلامية

فيما يتعلق بتعريف الزواج ، وهي على النحو التالي:

المادة ٢

الزواج حسب الشريعة الإسلامية هو الزواج ، وهو عقد شديد القوة أو ميثاقاً غليظاً

لطاعة أوامر الله وتنفيذها عبادة.

المادة ٣

يهدف الزواج إلى خلق حياة منزلية هي السكينة والمودة والرحمة.

المادة ٤

يعتبر الزواج شرعياً إذا تم وفقاً للشريعة الإسلامية وفقاً للمادة ٢ فقرة ١ من القانون

رقم ١ لسنة ١٩٧٤ عن الزواج.

ت. تعريف النكاح في الفقه الشيعي

¹⁶ Undang-undang Nomor 16 Tahun 2019 tentang Perubahan atas Undang-Undang No 1 Tahun 1974, Pasal 7

في القانون الإيجابي لإندونيسيا ، ينظم الزواج في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ المتعلق بالزواج ، أي أن الزواج هو رباط ميلاد داخلي بين رجل وامرأة كزوج وزوجة بهدف تكوين أسرة سعيدة وأبدية (أسرة) على أساس من الله تعالى .

الزواج هو رابطة اجتماعية أو اتفاق قانوني بين الأشخاص يشكل علاقة القرابة وهو مؤسسة في الثقافة المحلية تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الشخصية التي عادة ما تكون حميمة وجنسية. يبدأ الزواج بشكل عام ويفتح بحفل زفاف. يتم الزواج بشكل عام بهدف تكوين أسرة.

في الشريعة الإسلامية الزواج يسمى النكاح. النكاح لغة: الضم والجمع، أو عبارة عن الوطاء والعقد جميعاً. وهو في الشرع: عقد التزويج.^{١٧} والزواج شرعاً: عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة، بالوطء والمباشرة والتقبيل والضم وغير ذلك، إذا كانت المرأة غير محرم بنسب أو رضاع أو صهر.

الزواج هو عقد أقامته الشريعة الإسلامية والذي يعمل على إعطاء حقوق الملكية للرجال للتسلية مع النساء ، ولتبرير المرأة التي تستمتع بالرجال. لشافعية - عرف بعضهم النكاح بأنه عقد يتضمن ملك وطاء بلفظ إنكاح أو تزويج أو معناهما^{١٨} والمراد أنه يترتب عليه ملك الانتفاع باللذة المعروفة، وعلى هذا يكون عقد

^{١٧} وهبة الزحيلي، الفقه الإسلام وإدلتها الجزء التاسع (دمشق - سورية : دار الفكر، ١٩٨٣)، صفحة ٥١٣

^{١٨} عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذهب الأربعة الجزء الرابع، (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ٨

تمليك كما ذكر في أعلى الصحيفة، وبعضهم يقول: إنه يتضمن إباحة الوطاء الخ فهو عقد إباحة لا عقد تملك.

ولكن الحنفية بقولهم عقد يفيد ملك المتعة قصداً، أي حل استمتاع الرجل من امرأة، لم يمنع من نكاحها مانع شرعي، بالقصد المباشر. مختلفة عن المالكية عرفوا النكاح بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بأدمية غير موجب قيمتها ببينة قبله غير عالم عاقده حرمتها ان حرمتها الكتاب على المشهور أو الإجماع على غير المشهور اه ابن عرفة، ومعنى هذا أن النكاح عبارة عن عقد على متعة التلذذ المجردة. فقوله: عقد شمل سائر العقود وقوله: على متعة التلذذ خرج به كل عقد على متعة التلذذ؛ كالبيع والشراء. إنتهى، والله أعلم.

٢. شروط و ركن النكاح

أ. شروط و ركن النكاح في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤

اشتراطات الزواج وفق القانون رقم. يتكون القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ من متطلبات مادية وشكلية.^{١٩}

تتكون المتطلبات المادية من:

١. موافقة مرتقي العروس والعريس

٢. عدم التقيد بالعلاقات الزوجية مع الآخرين

٣. المطلقات عليهن الانتظار لفترة معينة من الزمن

¹⁹ Undang-undang Republik Indonesia No 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan, Pasal 6

تتكون المتطلبات الرسمية من:

١. الاقتراح
 ٢. إعطاء المهر
 ٣. حفل الزواج شهده شاهدا
 ٤. ولي أمر العروس المرتقبة
 ٥. يتم تسجيل كل زواج حسب القوانين والأنظمة المعمول بها
- ب. شروط و ركن النكاح في المجموعة الشريعة الإسلامية

شروط الزواج وأركانه في مجمع الشريعة الإسلامية كما ورد في الفصل الرابع في أركان

الزواج وشروطه الجزء الأول هي كما يلي:

المادة ١٤

من أجل الزواج ، يجب أن يكون هناك:

أ. زوج؛

ب. الزوجة ؛

ج. ولي النكح؛

د. شاهدين و ؛

هـ. إيجاب وقبول ؛

الجزء الثاني عن الزوج والزوجة

المادة ١٥

(١) لصالح الأسرة والأسرة ، لا يجوز عقد الزواج إلا من قبل العروس والعريس اللذين بلغا السن المنصوص عليه في المادة ٧ من القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديلات القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج ، وهي: "لا يجوز الزواج إلا إذا بلغ الرجال والنساء سن التاسعة عشرة (التاسعة عشرة)."

المادة ١٦

(١) يقوم الزواج على موافقة العروس والعريس المرتقبين
 (٢) يمكن أن يكون شكل موافقة العروس المرتقبة في شكل بيان حازم وحقوقي مكتوب أو لفظيًا أو بإيماءة ، ولكن يمكن أيضًا أن يكون في شكل صمت بمعنى أنه طالما لم يكن هناك رفض حازم.

المادة ١٨

بالنسبة للأزواج المرتقبين والزوجات المرتقبين على الزواج ، لا توجد عقبات أمام الزواج كما هو منصوص عليه في الفصل السادس.

الفصل السادس: تحريم الزواج

مادة ٣٩

يحرم عقد الزواج بين الرجل والمرأة للأسباب التالية:

(١) بسبب النسب:

أ. مع امرأة أنجبت أو أنجبت ذريتها ؛

ب. مع امرأة من نسل الأب أو الأم ؛

ت. مع أخت امرأة أنجبته

(٢) بسبب التقارب النسبي:

أ. مع امرأة أنجبت زوجته أو زوجته السابقة ؛

ب. مع الزوجة السابقة لامرأة التي أوصلته

ت. مع من نزل من زوجته أو طليقته ، إلا إذا انفصلت قرابة زوجته السابقة

قبل الدحول.

ث. مع امرأة سابقة من نسله.

(٣) بسبب علاقة الرضاعة

أ. مع النساء المرضعات وما إلى ذلك في خط مستقيم إلى أعلى ؛

ب. مع المرأة التي ترضع وهكذا في خط مستقيم إلى الأسفل.

ت. مع أخت مرضعة ، وأين ترضعها ؛

ث. مع الخالة المرضعة والخالة المرضعة فما فوق ؛

ج. مع الأولاد الذين يرضعون من زوجته ونسله.

المادة ٤٠

يحظر الزواج بين الرجل والمرأة لظروف معينة ؛

أ. لأن المرأة المعنية لا تزال متزوجة من رجل آخر ؛

ب. المرأة التي ما زالت في عدتها مع رجل آخر فهل تعدتها؟

ت. امرأة غير مسلمة.

ت. شروط و ركن النكاح في الفقه الشفيعي

ركن عند الجمهور: ما به قوام الشيء ووجوده، فلا يتحقق إلا به، أو ما لا بد منه،^{٢٠} وبعبارتهم الشهيرة: هو ما لا توجد الماهية الشرعية إلا به، أو ما تتوقف عليه حقيقة الشيء، سواء أكان جزءاً منه أم خارجاً عنه. ركن عند الحنفية: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون جزءاً داخلياً في حقيقته.

استناداً إلى القوانين واللوائح السائدة فيما يتعلق بالزواج، تشير مجموعة القوانين الإسلامية (KHI) في الفصل الرابع إلى أركان وشروط الزواج التي تتكون من الجزء الأول إلى الخامس. يوضح الجزء الأول من المادة ١٤ أنه يجب أن يكون هناك ٥ أشياء تتضمن الزواج:

١. زوج

٢. الزوجة؛

٣. الزواج؛

٤. شاهدين و؛

٥. إيجاب و قابول.

لذا فإن الأشياء الخمسة المذكورة أعلاه متناغمة أو شيء يجب أن يوجد

إذا أراد شخص ما الزواج.

^{٢٠} وهبة الزحيلي، الفقه الإسلام وادلته الجزء التاسع (دمشق - سورية : دار الفكر، ١٩٨٣)، صفحة ٥٢١

في كتاب الفقه الإسلامي وأدلته يذكر أنّ أركان الزواج عند الجمهور أربعة: صيغة (وهي الإيجاب والقبول) وزوجة، وزوج، وولي وهما العاقدان. ولكن عند الحنفية ركن الزواج هو الإيجاب والقبول فقط. وأما المعقود عليه فهو الاستمتاع الذي يقصده الزوجان من الزواج.

تم ذكر لوائح أكثر تفصيلاً بخصوص الزواج في مجموعة الشريعة الإسلامية. كل الركن في الزواج لديه شروط سوف يذكر الباحث.

متطلبات كل زوج وزوجة ، والتي وصلت إلى سن محدد سلفاً ، والتي تم تحديدها. وإذا لم يبلغوا تلك السن ، فيجب عليهم الحصول على تصريح زواج أو صرف. بالطبع الزواج مبني على موافقة الزوج والزوجة. في أمور الولي في النكاح تنقسم إلى قسمين هما ولي نسب و ولي حاكم (زعيم).

فيشترط لصحة النكاح خمسة شروط: الأول: تعيين الزوجين، فلا يصح للولي أن يقول: زوجتك بنتي وله بنات غيرها، بل لابد من تمييز كل من الزوج والزوجة باسمه كفاطمة ، أو صفته التي لا يشاركه فيها غيره من إخوانه، كقوله: الكبرى أو الصغرى. الثاني: رضا الزوجين. الثالث: وجود الولي، لقول النبي صلى

الله عليه وسلم: "لا نكاح إلا بولي" [رواه أحمد وأبو داود] وللحديث

رُويَ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أَنَّهُ قَالَ: ((أَيُّمَا
 امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا
 الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجْرُوا، فَالْسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ)).^{٢١}

وأحق الأولياء بتزويج المرأة أبوها ثم جدها ثم ابنها، فالأخ الشقيق فالأخ
 لأب، ثم الأقرب فالأقرب، على تفصيل معروف عند الفقهاء ومنهم من قدم ابنها
 البالغ على أبيها. الرابع: الشهادة عليه. لحديث عمران بن حصين مرفوعاً: "لا
 نكاح إلا بولي وشاهدي عدل" [رواه ابن حبان والبيهقي وصححه الذهبي].
 الخامس: خلو الزوجين من موانع النكاح، بأن لا يكون بالزوجين أو بأحدهما ما
 يمنع من التزويج.

٣. إبطال النكاح

أ. إبطال النكاح في القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤

يرد فسخ الزواج في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج في المواد من ٢٢ إلى ٢٨.
 وينص على أنه يمكن فسخ الزواج إذا لم يستوف الطرفان متطلبات عقد الزواج.
 عدة أسباب لجواز التقدم بطلب فسخ الزواج منها:
 لا يستوفي الطرفان متطلبات عقد الزواج
 يُجبر أحد الطرفين على الزواج بسبب تهديدات أو إكراه من الطرف الآخر
 وجود خلل في اتفاق أحد الطرفين لعدم إطلاعهما على الأمور المهمة المتعلقة بالزواج

^{٢١} أبو محمد ابن قدامة الجماعلي، المغني لابن قدامة، الجزء ٧ (مكتبة القاهرة: ١٩٦٨)، ٧

وجود خلل في اتفاق أحد الطرفين بسبب خطأ في تحديد الطرف المطلوب الزواج منه
 هناك خلل في اتفاق أحد الطرفين بسبب خطأ في تحديد هويتك أو هوية الطرف الآخر
 وجود خلل في اتفاق أحد الطرفين بسبب خطأ في التعرف على طبيعة أو حالة الطرف
 الذي يتزوج

وجود خلل في اتفاق أحد الطرفين بسبب خطأ في الاعتراف بشرط الزواج.

ب. إبطال النكاح في المجموعة الشريعة الإسلامية

مناقشة إلغاء الزواج في مجموعة الشريعة الإسلامية مذكورة في الفصل الحادي عشر

فيما يتعلق بإلغاء الزواج ، المواد ٧٠ إلى ٧٦.

المادة ٧٠

أ. يتزوج الزوج ولا يحق له الدخول في عقد الزواج لأن له أربع نساء بالفعل حتى

ولو كانت إحدى الزوجات الأربع في عدّة الطلاق رجعي ؛

ب. الرجل يتزوج طليقته التي تزوجها ؛

ت. من تزوج طليقته التي طلقها ثلاث مرات ، إلا إذا تزوجت زوجته السابقة

رجلاً آخر ثم طلقها مرة أخرى بعد طلاقها من ذلك الرجل وانقضت عدتها؛

ث. يتم الزواج بين شخصين مرتبطين بالدم. السندرات والرضاعة إلى درجة معينة

تعيق الزواج وفق المادة ٨ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤

١. الدم مرتبط في خط مستقيم لأسفل أو لأعلى.

٢. الدم في النسب المنحرفة ، أي بين الأشقاء ، وبين الإنسان وإخوة والديه ، وبين الإنسان وجدته.

٣. وجود علاقة مع أهل الزوج أو الزوجة أو الأبناء أو غير المنتظمين أو الأم أو زوج الأم.

٤. الجماع بالرضاعة ، وهم الذين يعرفون الرضاعة ، والأطفال الذين يرضعون ، والعمات أو الأعمام الذين يرضعون.

ج. أن تكون الزوجة أخ أو خالة أو ابنة أخته وزوجاته.

المادة ٧١

يمكن فسخ الزواج إذا:

أ. يمارس الزوج تعدد الزوجات دون إذن من المحكمة الشرعية

ب. واتضح أن المرأة التي تزوجها تبين فيما بعد أنها زوجة لرجل مقود آخر.

ت. اتضح أن المتزوجة لا تزال مقيدة من زوج آخر فهل تعيدها؟

ث. الزواج المخالف لسن الزواج المنصوص عليه في المادة (٧) من القانون

رقم (١) لسنة ١٩٧٤ ،

ج. يتم الزواج بدون ولي أو ولي لا يحق له.

ح. عقد الزيجات ب إكراه.

مادة ٧٢

(١) يمكن للزوج أو الزوجة التقدم بطلب لفسخ الزواج إذا تم الزواج

تحت التهديد بمخالفة القانون.

(٢) يمكن للزوج أو الزوجة التقدم بطلب لإبطال الزواج إذا حدث

أثناء الزواج احتيال أو سوء تفاهم بشأن الزوج أو الزوجة.

(٣) إذا توقفت التهديدات ، أو كان الشخص المخطئ على علم

بالموقف وخلال فترة ٦ (ستة) أشهر بعد ذلك ، لا يزالان يعيشان

كزوج وزوجة ، ولا يمكنهما ممارسة حقهما في تقديم طلب

فسخانها ، ثم تكون حقوقهم باطلة.

المادة ٧٣

الذين يمكنهم التقدم بطلب لفسخ الزواج هم:

أ. العائلات في خط مستقيم صعودًا وهبوطًا من الزوج أو

الزوجة؛

ب. زوج أو زوجة؛

ت. المسؤولون المخوّلون بالإشراف على تنفيذ الزواج وفق القانون.

ث. أصحاب المصلحة الذين علموا بعيوب أركان الزواج وشروطه

في الشريعة الإسلامية والتشريع المشار إليها في المادة ٦٧.

المادة ٧٤

(١) يمكن تقديم طلب فسخ الزواج إلى المحكمة

(٢) الدين الذي يحكم مكان إقامة الزوج أو الزوجة أو مكان الزواج.

(٣) يبدأ إلغاء الزواج بعد أن يكون لقرار المحكمة الدينية قوة قانونية

دائمة ويسري من وقت عقد الزواج.

مادة ٧٥

لا يسري قرار إلغاء الزواج بأثر رجعي على:

أ. زواج فسخ بسبب ارتداد الزوج أو الزوجة.

ب. الأطفال المولودين من الزواج ؛

ت. الأطراف الثالثة طالما حصلوا على الحقوق بحسن نية ، قبل قرار

إلغاء الزواج له قوة قانونية دائمة.

المادة ٧٦

لا يؤدي إلغاء الزواج إلى إنهاء العلاقة القانونية بين الطفل والديه.

ت. إبطال النكاح في الفقه الشفيعي

شيء يتم لا يتماشى مع الشريعة الاسلامية.^{٢٢} أو يشوبه البطلان بسبب فقدان

أحد شروط صحته.^{٢٣} مثل الصلوات تتم وفقا للشروط وليس في وئام. يمكن فهم أن

اللاعنية والباطلة هي قانون فاسد تحدده ممارسة شخص ما ، لأنه لا يفي بالمتطلبات

والانسجام الذي نصت عليه الشريعة ، وهو محظور أو محظور بموجب الدين.

²² <https://id.wikipedia.org/wiki/Batal>. Diakses 21 Februari 2020

²³ Yahya Harahap, M, SH, Hukum Perkawinan Nasional, (Medan : CV Zahir Trading Co, 1975), 71.

بشكل عام ، تكون الزيجات مكسورة أو غير شرعية لأنها لا تفي بأحد الأركان أو الشروط أو تحظرها الدين. أمثلة على الزيجات المكسورة ، وتحديدًا الزيجات التي تخلو من العريس أو المرأة مباشرة. مثل هذه الزيجات غير صالحة أو غير صالحة لأن أحد الأعمدة لم يتحقق. مثال آخر هو أن هناك أشياء يحظرها الدين أو الزيجات التي يكون فيها الأوصياء غير مسلمين أو لا يزالون أطفالاً أو أشقاء أو زيجات تشهد أشخاصاً مجنونين.

ويسمى أيضا إلغاء الزواج أو إنهاء الزواج الفسخ. الفسخ يعني كسر أو إلغاء. كلمة فسخ باعي. تعني إلغاء اتفاقية البيع والشراء بسبب وجود سبب أو فجوة.^{٢٤} في حين أن الفسخ هو إلغاء الزواج من قبل الزوجة لأنه بين الزوج والزوجة هناك إعاقات أو أمراض لا يمكن علاجها ، أو الزوج لا يستطيع شراء التسوق أو لقمة العيش ، والتعذيب ، والارتداد ، وهلم جرا. الغرض من زواج الفسحة هو كسر أو إلغاء الروابط بين الزوج والزوجة.

في الشريعة الإسلامية يذكر أيضا نكاح الفاسد و نكاح الباطل. نكاح الفاسد هو الزواج يقوم به رجل مع امرأة ، لكنه يفتقر إلى أحد الشروط التي تحددها الشريعة، في حين نكاح الباطل هي الزيجات التي يتم تنفيذها من قبل رجل وامرأة ولكنها تفتقر إلى أحد أركان في الشريعة.^{٢٥}

²⁴ Sohari Sahrani dan Tihami, *Fikih Munakahat*, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2009), 195.

²⁵ Abdul Manan, *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam Di Indonesia*, (Jakarta: Kencana, 2014), 43

٤. سوء استخدام الهوية

في هذه الحالة ، يستخدم شخص ما هوية شخص آخر. وهذا يعني أن شخصاً ما يدخل هوية شخص آخر دون موافقة الشخص المعني. تم تضمين هذا الإجراء في الفعل الإجرامي الذي تم شرحه في المادة ٣٧٨ من القانون الجنائي (KUHP) ، أي في الفصل الخامس والعشرين من الغش الذي يقرأ " من ينوي الاستفادة من نفسه أو غيره بطريقة غير مشروعة ، عن طريق استخدام أسماء مزيفة أو كرامة مزيفة أو بالخداع أو عن طريق سلسلة من الأكاذيب ، يحرك الآخرين لتسليم شيء له ، أو أنه يعطي الديون أو يلغي المستحقات المهددة بالاحتيايل مع عقوبة أقصاها أربع سنوات." ٢٦

يتكون الاحتيايل المذكور في المادة ٣٧٨ من القانون الجنائي من العناصر التالية:

- أ. العناصر الذاتية: بقصد إفادة الفرد أو الآخرين بشكل غير قانوني ؛
- ب. العناصر الموضوعية: من تحريك الآخرين بحيث الآخرين. (أ) التخلي عن كائن ؛ (ب) الدخول في اتفاقية الديون ؛ (ج) القضاء على المستحق ؛ من خلال ارتداء ؛ اسم مزيف ؛ (ب) طبيعة مزيفة ؛ (ج) غيل. (د) كلمات خدعة.

²⁶ Kitab Undang-Undang Hukum Pidana, BAB XXV Perbuatan Curang, Pasal 378

الباب الثالث

طريقة البحث

أ. نوع البحث

تنقسم البحث الحكم إلى نوعين: بحث الحكم التجريبي (empiris) و بحث الحكم المعياري (normatif). يشمل هذا البحث البحث التجريبي. البحث التي أجريت عن طريق الملاحظة المباشرة للرحابة للحصول على البيانات المتعلقة بالكائن المشكلة.^{٢٧} في هذه الحالة ، أجرى الباحثون ملاحظات ميدانية في محكمة جريسيك الدينية. في هذه الأثناء ، عند النظر إليها من حيث عمق التحليل ، يتم تضمين الباحثين في نوع البحث الوصفي. وهي عن طريق وصف بالضبط كيف يتم إلغاء الزواج في القضية رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs.

ب. نهج البحث

تستخدم هذه الدراسة نهجًا قانونيًا (نهج التمثال) ونهج الحالة. يتم تنفيذ النهج القانوني من خلال دراسة جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالمسائل القانونية للقانون.^{٢٨} في هذه الحالة ، يستخدم الباحث "مجموعة الشريعة الإسلامية" وكذلك قانون الزواج واللوائح ذات الصلة.

²⁷ Kartini Kartono, *Pengantar Riset Sosial*, (Bandung: Manjar Maju, 2008), 32.

²⁸ Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum*, (Jakarta: Kencana, 2010), 93.

يتم تنفيذ نهج القضية من خلال دراسة القضايا المتعلقة بالمسائل المطروحة

والتي أصبحت قرارات محكمة لها صلاحيات دائمة.

ت. موقع البحث

موقع البحث هو مكان يستخدم للحصول على البيانات من المشاركين.

في هذه الحالة ، كان موقع البحث الذي تم إجراؤه هو محكمة جريسك الدينية.

اختار الباحثون موضوع هذه الدراسة على اعتبار أن القضية حدثت في محكمة

جريسك الدينية.

ث. نوع و مصادر البيانات

هناك نوعان من مصادر البيانات البحثية ، وهما مصادر البيانات الإبتدائي

ومصادر البيانات الثانوي.²⁹ البيانات الأولية هي البيانات التي يتم الحصول عليها

مباشرة من المصدر الأول لكل من الأفراد مثل المقابلات. البيانات الأولية التي تم

الحصول عليها من خلال المقابلات والملاحظات مع المتكلمين مباشرة. في هذه

الحالة، سيجري الباحث مقابلة مباشرة مع لجنة القضاة في المحكمة الدينية في قرار

رقم القضية 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs أي الدكتور سفيان زفري ، س.ه.، م.س

إ الحجج كقاضي رئيس ، وكذلك قضاة أعضاء.

²⁹ Burhan Bungin, *Metodologi Penelitian Sosial dan Ekonomi Format-format Kuantitatif dan kualitatif untuk Studi Sosiologi, Kebijakan Publik, Manajemen, dan Pemasaran*, (Jakarta: Kencana, 2013), 129

مصادر البيانات الثانوية هي البيانات التي يتم الحصول عليها من دراسات الأشخاص الآخرين التي يتم الحصول عليها عادة من المكتبات أو من التقارير البحثية السابقة التي كانت موجودة. تأتي المصادر المدرجة في فئة مصدر البيانات الثانوية في هذه الدراسة من الملاحظات التي أدلى بها الباحثون ، والوثائق الرسمية المتعلقة بقرارات القضية ، والكتب المتعلقة بحالات إلغاء الزواج بسبب سوء استخدام الهوية ، ونتائج البحوث السابقة ، وكذلك التشريعات.

ج. طريقة جمع البيانات

في هذه الدراسة ، هناك حاجة إلى العديد من تقنيات جمع البيانات بما في

ذلك ما يلي :

أ. المقابلة

طريقة المقابلة التي يستخدمها الباحثة هي مقابلات شبه منظمة.

لأن الباحث قد أعد عدة أسئلة ليتم طرحها على المخبر وكذلك الأسئلة

العارضة لاحقاً ، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من بيانات

البحث. في هذه الحالة ، تشمل الأطراف التي يرغب الباحثون في مقابلتها:

الجدول ١،٢

قائمة المجهين والمخبرين

رقم	الإسم	رسمي
١.	الدكتور سفيان زفري ، س.هـ	رئيس القضاة

القاضي	محمد كمارالدين، س.ه	٢.
القاضي	أنديك ويجكسانا، س.ه الماجستير	٣.

ب. توثيق

طريقة التوثيق هي جمع البيانات على أساس مصادر البيانات المكتوبة أو الصور. مصادر البيانات المكتوبة أو الصور في شكل كتب أو مستندات أو مقالات. في هذا البحث ، مصدر وثائق المؤلف هو نسخة من قرار قضية المحكمة الدينية رقم 1236/Pdt.G/2019/PA.Gs ، وتقرير الحالة، وكذلك الوثائق الداعمة الأخرى.

ج. طريقة تحليل البيانات

طريقة الباحث في تحليل البيانات التي تم جمعها هي الطريقة الوصفية النوعية مع طريقة تحليل المحتوى. يهدف البحث الوصفي إلى وصف الوقائع أو المواقف أو الأحداث بشكل منهجي وواقعي وبدقة ، وهو أحد الأعراض والأحداث التي تحدث الآن.

بالإضافة إلى ذلك ، عند تحليل الباحثين أيضاً باستخدام طرق الحث ، يمكن تفسير الحث على أنه تعميم. يتم تحليل حالات وعناصر التفكير للشخصيات، ثم يتم صياغة نتائج التحليل في الحالة العامة (التعميم).

الباب الرابع

مناقشة البحث

أ. حالة موقع البحث

١. الملف الشخصي للمحكمة الدينية كرسيك

محكمة الدينية كرسيك هي دعوى قضائية دينية من الدرجة الأولى وتقع في اشارة
دكتور واحد سوديرمان هوصاد رقم ٤٥ كرسيك, جاوا الشرقية. رقم الهاتف
٠٣١-٣٣٩١١٩٣ . ٠٨٥٢٠٤١٦٣٤٦٤٤ : فاكس: ٠٣١-٣٩٨١٦٩٥

<http://pa-gresik.go.id>.

إن رؤية محكمة الدينية غريسك هي تحقيق للمحكمة الدينية الكبرى في غريسك.
وتتمثل مهمتها في الحفاظ على استقلالية جهاز المحكمة الدينية ، وتحسين جودة
الخدمات القانونية التي تتسم بالإنصاف والمصداقية والشفافية ، وخلق الوحدة القانونية
بحيث يتم الحصول على اليقين القانوني للمجتمع ، وزيادة الإشراف والتوجيه.

تغطي المنطقة القانونية لمحكمة كرسيك الدينية ١٦ منطقة بمساحة ١,١٩١,٢٥ كم
، والمسافة بين القرية ومكتب محكمة الدينية كرسيك تتراوح بين ١,٥ كم إلى ٤٠ كم
، ١٦ مقاطعة هي ؛ كرسكي (gresik)، كداميان (kedamean)، كبوماس
(kebomas)، مغانتي (menganti)، الونج فاغاغ (balongpanggang)، مايار
(Manyar)، سدايو (sedayu)، جرمي (cerme)، بينجيج (benjeng)، اوجوغ فاغكاه
(ujungpangkah)، فانجيج (panceng)، دريو رجا (drayorejo)، دوكون (dukun)،
بوغا (bunga)، وريغين أنوم (wringinanom)، دودوك سامفيان (duduk)
(sampean).

٢. التاريخ محكمة الدينية كرسيك

من وجهة نظر قانونية رسمية ، ولدت المحاكم الدينية كهيئة قضائية منخرطة في نظام الدولة لأول مرة في إندونيسيا (جافا ومادورا) في ١ أغسطس ١٨٨٢ ، بناءً على مرسوم ملك هولندا (Koninklijk Besluit) ، وبالتحديد الملك ويليم الثالث بتاريخ ١٩ يناير ١٨٨٢ ، العدد ٢٤ الذي ورد في Staatblad ١٨٨٢ رقم ١٥٢ . تم تسمية هذه الهيئة القضائية باسم Priesterraden والتي سُميت فيما بعد بالاجتماع الديني أو راد الديني (Raad Agama) وأخيرا المحكمة الدينية.

تم إعلان هذا القرار الصادر عن ملك هولندا اعتبارًا من ١ أغسطس ١٨٨٢ والذي ورد في Staatblad ١٨٨٢ رقم ١٥٣ . كان وجود المجلس الديني في كرسيك في ذلك الوقت لا يزال يقع على الجانب الشمالي من مسجد جامع كرسيك. ثم في عام ١٩٤٢ ، قام المجتمع الإسلامي كرسيك ببناء مبنى بوضع الوقف تحت اسم (Raad agama) (وفقًا لميثاق الحجر الرخامي الملحق بجدار المبنى) يقع في الشارع ك.هـ وحيد هاشيم رقم ٢ (غرب ساحة جريسك).

في عام ١٩٥٧ ، تم تغيير الاسم من رعد دين إلى محكمة غريسك الدينية في عام ١٩٨٠ من قبل وزارة الدين الإندونيسية. بناء مكتب جديد في جي . الدكتور وحيد الدين سوديرو هوسودو رقم ٤٥ من خلال مشروع مركز مؤتمرات المحكمة الدينية في ١٩٧٩/١٩٨٠ ، ثم في عام ١٩٨٤ حصل على مشروع تطوير إسكان رسمي من وزارة الدين. المنظمات الإدارية والمالية داخل المحاكم العامة والمحاكم الإدارية والمحاكم الدينية للدولة المحكمة العليا.

في عام ٢٠٠٦ ، تم بناء مبنى جديد من طابقين في نفس المكان من ميزانية ٢٠٠٦ . بدأ المشروع في أغسطس ٢٠٠٦ وتم استخدامه / شغل منذ أوائل عام ٢٠٠٧ حتى الآن.

٣. السلطة و وظيفة محكمة الدينية كرسيك

تنص الفقرة (٢) من المادة ٢٤ من دستور عام ١٩٤٥ على ما يلي:

تمارس السلطة القضائية من قبل المحكمة العليا والهيئات القضائية التابعة لها داخل المحاكم العامة ، والمحاكم الدينية ، والمحاكم العسكرية ، والمحاكم الإدارية للدولة ، والمحكمة الدستورية.

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن المحاكم الدينية بصيغته المعدلة والمكملة بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ والقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ ، تنص المادة ٢ على ما يلي: المحاكم الدينية هي أحد منفذي السلطة القضائية للمسلمين الساعين للعدالة فيما يتعلق ببعض القضايا المدنية التي ينظمها هذا القانون.

تنص المادة ٣ من قانون المحاكم الدينية على ما يلي:

تمارس السلطة القضائية في المحكمة الدينية من قبل:

١. المحاكم الدينية

٢. المحكمة الدينية العليا

٣. تتوج السلطة القضائية داخل المحاكم الدينية بالمحكمة العليا باعتبارها أعلى محكمة في الولاية.

يمكن تقسيم السلطة القضائية إلى قسمين ، هما الاختصاص المطلق (absolute competentie) والاختصاص النسبي (relative competentie).

السلطة النسبية هي سلطة الحكم على أساس المنطقة. تتناسب السلطة النسبية للمحاكم الدينية مع مكانها وموقعها. المحاكم الدينية مقرها في المدينة أو المنطقة. يقع مقر المحكمة الدينية العليا في عاصمة المقاطعة ويغطي اختصاصها المقاطعة.

السلطة المطلقة هي سلطة المحكمة للفصل على أساس القانون المادي (القانون المادي). يشار إلى السلطة المطلقة للمحاكم الدينية في المادة ٤٩ من القانون رقم.

رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الدينية المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦

بالتعديل الثاني على القانون رقم ٥٠ سنة ٢٠٠٩ كالتالي:

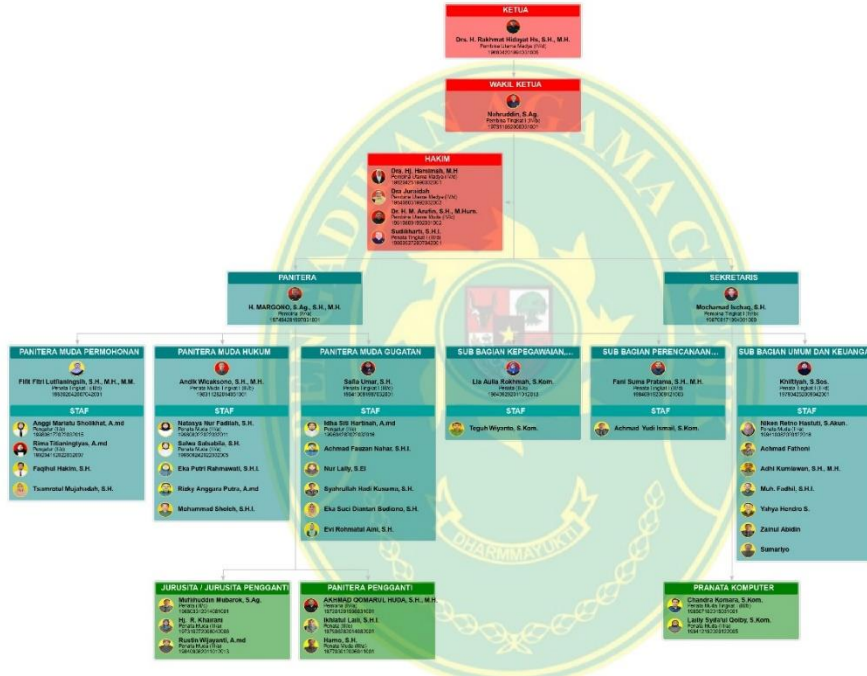
المادة ٤٩ :

للمحاكم الدينية واجب وسلطة دراسة القضايا والبت فيها وتسويتها على المستوى
الأول بين المسلمين في المجالات التالية:

- أ. زواج؛
- ب. ميراث،
- ت. وصية
- ث. منحة
- ج. الوقف
- ح. زكاة
- خ. انفاق
- د. الصدقة و
- ذ. اقتصاد الشريعة

٤. الهيكل التنظيمي لمحكمة الدينية كرسبيك

**STRUKTUR ORGANISASI
PENGADILAN AGAMA GRESIK KELAS IA**



٥. المهام الوضائف لمحكمة الدينية كرسيك

المحكمة الدينية هي محكمة ابتدائية لها واجب وسلطة النظر والبت في القضايا على المستوى الأول بين المسلمين في مجالات الزواج والميراث والوصايا والهبات التي تتم بموجب الشريعة الإسلامية وكذلك الأوقاف. والزكاة والإنفاق والشدقة وكذلك الاقتصاد الشرعي كما هو منصوص عليه في المادة ٤٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة

٢٠٠٩ ؛

وظيفة المحاكم الدينية

لقيام بهذه المهام الرئيسية ، تختص المحاكم الدينية بما يلي:

- تقديم الخدمات القضائية الفنية وإدارة التسجيل لقضايا المستوى الأول وكذلك حالات حبس الرهن والإعدام؛
- تقديم خدمات في مجال إدارة الاستئناف والنقض والمراجعة القضائية وكذلك الإدارة القضائية الأخرى.

- تقديم الخدمات الإدارية العامة لجميع العناصر داخل المحاكم الدينية ؛
 - تقديم المعلومات والاعتبارات والمشورة بشأن الشريعة الإسلامية للوكالات الحكومية في نطاق اختصاصها ، إذا طُلب منها على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن التعديل الثاني للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن المحاكم الدينية ؛

- تقديم خدمات تسوية لطلبات المساعدة في توزيع الميراث خارج النزاعات بين المسلمين والتي تتم على أساس الشريعة الإسلامية كما هو منصوص عليه في المادة ١٠٧ فقرة (٢) من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعديلات على القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦ .١٩٨٩ فيما يتعلق بدين العدل وكفالة صك الميراث تحت اليد لأخذ الودائع / المدخرات والتقاعد وما إلى ذلك ؛

- تنفيذ مهام خدمية أخرى مثل الاستشارات القانونية ، وتقديم الاعتبارات القانونية الدينية ، وخدمات البحث / البحث وما إلى ذلك.

نطاق تنفيذ المهام الرئيسية حسب برنامج العمل

تغطي ٣ (ثلاثة) مجالات وهي:

١ - المجال الفني القضائي.

٢ . الإدارة القضائية.

٣ . إدارة السكرتارية

ب. إجراءات الحالات في محكمة الدينية كرسبيك

الخطوات التي يجب على المدعي (الزوجة / التوكيل) اتخاذها:

١ . رفع الدعوى خطياً أو شفها إلى المحكمة الشرعية / المحكمة الشرعية (مادة ١١٨ HIR

142 Rbg). تم رفع الدعوى إلى المحكمة الشرعية / المحكمة الشرعية:

أ. التي يغطي اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه.

ب. إذا كان محل إقامة المدعى عليه غير معروف ، ترفع الدعوى إلى المحكمة الشرعية / المحكمة الشرعية التي يشمل اختصاصها محل إقامة المدعي .

ت. إذا كان الأمر يتعلق بأشياء ثابتة ، فيمكن رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الدينية / المحكمة الشرعية التي يشمل اختصاصها موقع الشيء. إذا كان الكائن غير المنقول يقع في أراضي عدة محاكم دينية / محاكم شرعية ، فيمكن رفع دعوى قضائية أمام إحدى المحاكم الدينية / المحاكم الشرعية التي اختارها المدعي (المادة ١١٨ HIR ، ١٤٢ Rbg).
٢. دفع رسوم المحكمة (المادة ١٢١ فقرة (٤) HIR ، ١٤٥ فقرة (٤) Rbg بالتزامن مع المادة ٨٩ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦).
بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون تحملها ، يمكنهم التقاضي مجاناً (المادة ٢٣٧ HIR ، ٢٧٣ Rbg).

٣. حضر المدعي والمدعى عليه أو من ينوب عنهم جلسة الاستماع بناءً على استدعاء من المحكمة الشرعية / المحكمة الشرعية (المواد ١٢١ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤٥ HIR و Rbg)

ت. تقريرية رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs

للعدالة على الله الواحد القدير

أصدرت محكمة الدينية كرسيك التي تنظر وتحاكم بعض القضايا على المستوى الأول في محاكمة هيئة القضاة ، قرارًا في قضية "فسخ الزواج" المرفوعة من قبل:

أندي أريانطا بن عارف موليانا (Andi Arianto Bin Arif Mulyono) ، ٢٢ عامًا ،

مسلم ، مهنة خاصة (PT.MDQ موظف) ، العنوان في كريكيلان (Krikilan) ، RT.011 ،

RW.005 ، قرية Krikilan ، Driyorejo ، Gresik ، "مقدم التماسا الأول"

يعارض

Albert Satria Bin Arif Mulyono ، ٢٧ عامًا ، مسلام ، الاحتلال مساعد سائق ، العنوان في RT.004 RW.003 ، Kedunganyar 8/57-A ، قرية سوهان ، مقاطعة سوهان ، مدينة سورابايا ، بصفتها "المستجيب" الأول

Dwi Setya Rini Binti Mulyono ، ٣٠ عامًا ، إسلام ، مهنة موظف خاص في PT Garuda ، العنوان في سيدموليا (Sidomulyo) ، RT.005 RW.002 ، كريان Krian ، سيدوارجا Sidoarjo ، كـ "المستجيب" II

رئيس مكتب الشؤون الدينية في منطقة كريان سيدوارجو ؛ مع العنوان السارع باسوكي رحمة (Jalan Basuki Rahmat) رقم ٤٧ كريان (Krian) ، سيدوارجا (Sidoarjo) ، مقاطعة جاوة الشرقية ، المشار إليها فيما يلي باسم "المشارك في الاستجابة" المحكمة الدينية ؛

بعد قراءة ملفات القضية ودراسته PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦ ؛

بعد الاستماع إلى أقوال مقدم الالتماس والمدعى عليه الثاني والمشارك في الرد عليه ، والشهود قبل المحاكمة ؛

قام بتقييم جميع الأدلة في المحاكمة ؛

حول القضية

في حين أن مقدم الالتماس مع خطاب الطلب المؤرخ ١٠ يوليو ٢٠١٩ أولئك الذين تم تسجيلهم في مكتب التسجيل لمحكمة أجام جريسك رقم PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦ ذكروا الأمور التالية:

١. تزوج المدعى عليه ١ والمدعى عليه ٢ في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ، وهو ما سجله مسجل الزواج في مكتب الشؤون الدينية في مقاطعة كريان ، سيدوارجو ريجنسي ، كما هو مقتبس من رقم شهادة الزواج: ١٣٩/١٤٥٠ / VI / 2019 / مؤرخة ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ؛
٢. في حين أنه بعد الزواج ، أقام المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني معًا في منزل والدي المستجيب الثاني ، لمدة يوم واحد ؛ بعد ذلك ، ذهبت إلى منزل زوجته الأولى المسماة

XXXXXXXXXXXX بعنوان Rt 004 Rw 003 Sawahan ،Kedung ANyar 8 / 57A

Sawahan ،Surabaya؛ الى الآن؛

٣. في حين أنه خلال الزواج ، لم يكن المستفتى الأول والمستجيب الثاني (بعد دخول) ينعمان بأطفال ؛

٤. بينما في وسط الأسرة المعيشية من المرحلة الأولى والمستجيب الثاني ، كانت هناك امرأة

اسمها: XXXXXXXXXXXXXXX ، ٣٠ عامًا ، ربة منزل ، تعيش في القرية ساواهان Kedung

Sawahan ،Anyar 8 / 58A Rt 004 Rw 003 Sawahan ، مدينة سورابايا التي قدمت

الدعم معلومات إلى المكتب الشؤون الدينية (KUA) وادعاء أنها زوجة المدعى عليه الأول

، اتضح أن المرأة هي في الواقع الزوجة القانونية للمدعى عليه الأول ويتم تأكيدها من خلال

اقتباس من رقم شهادة الزواج: ٠٠١/٠٠٧٤ / ٠٠١ / 2013 / II بتاريخ ١ فبراير ، ٢٠١٣ ؛

٥. بينما عندما تزوج المستفتى الأول والمستجيب الثاني ، اعترف المستجيب الأول بأنه كان شابًا

للمجيب الثاني وعائلته ، والآن بعد أن علمت المكتب الشؤون الدينية (KUA) بالحادثة ،

فإن ما فعله المستجيب الأول حتى الآن خطأ لأن المستجيب أمارس تعدد الزوجات دون

إذن من الزوجة السابقة للمدعى عليه الأول ولم أحصل على شرط من المحكمة الشرعية ؛

٦. لأن الزواج بين المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني لا يمثل للأحكام القانونية المعمول بها

، يجب إلغاء الزواج ورقم عقد الزواج: ١٣٩/٠٤٥٠ / VI / 2019 بتاريخ ٢٨ حزيران /

يونيو ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الشؤون الدينية منطقة كريان ، ريجنسي سيدوارجو ؛ أعلن

أنه ليس له قوة قانونية ؛

٧. أن مقدم الطلب قادر على دفع تكاليف هذه القضية.

بناءً على الأسباب / الحجج المذكورة أعلاه ، يطلب مقدم الالتماس أن يقوم رئيس محكمة

غريسيك الدينية بفحص هذه القضية والبت فيها على الفور ، ثم إصدار قرار نصه ؛

١. الموافقة على طلب مقدم الالتماس ؛

٢. قرر إلغاء الزواج بين المدعى عليه الأول (XXXXXX) والمدعى عليه الثاني

(XXXXXXXXXX) (متأخر)) الذي تم في مكتب الشؤون الدينية في مقاطعة كريان ،

سيدوارجو ريجنسي ، في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ؛

٣. التصريح بأن عرض رقم عقد الزواج: ١٣٩/٠٤٥٠ / VI / 2019 بتاريخ ٢٨ يونيو

٢٠١٩ ليس له قوة قانونية ؛

٤. تحديد تكلفة القضايا وفقا للقانون.

أو اتخاذ قرار آخر عادل قدر الإمكان ؛

حيث أنه في يوم المحاكمة التي تم تحديدها في فحص هذه القضية ، كان المدعي والمدعى عليه

الثاني والمشارك في الدعوى حاضرين في المحاكمة ؛

ولما كان الالتماس قد تلا بعد ذلك ، واحتفظ مقدم الالتماس بمحتوياته ؛

بينما فيما يتعلق بالتماس مقدم الالتماس ، قدم المدعى عليه الثاني إجابة شفوية والتي في جوهرها

ليس لدى المستجيب الثاني أي اعتراض على زواجه من المدعى عليه الذي ألغيت ، لأنه اتضح

أن المدعى عليه لا يزال لدي زوجة واتضح أنه عندما يكون متزوج من المستجيب الأول ،

استخدمت هوية مقدم الالتماس ، الذي لم يكن سوى شقيقه الأصغر المدعى عليه الأول ؛

في حين أنه فيما يتعلق بالتماس المدعى عليه ، قدم المدعى عليه أيضاً إجابة شفوية بررت من

حيث الجوهر حجة مقدم الالتماس ، أن زواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني كان يجب

أن يُبطل ، لأنه اتضح أن المدعى عليه أنا قد زور هويته بالإضافة إلى المدعى عليه لا يزال لدي

زوجة اسمها نور ليلي ، ولم يعلم المستجيب المشارك بتزوير البيانات إلا عندما تلقوا بلاغاً من مقدم

الالتماس ؛

في حين أنه استجابةً لإجابات المستفتى الثاني والمستجيب المشارك ، قدم مقدم الالتماس تكررًا

شفهياً يطلب بشكل أساسي إلغاء زواج المدعى عليه الأول بالبيانات الشخصية لمقدم الطلب.

وحيث أنه فيما يتعلق بالنسخة المتماثلة لمقدم الالتماس ، قدم المدعى عليه الثاني والمشارك معه

نسخًا مكررة لفظية كانت كافية بشكل أساسي مع المعلومات المقدمة في الإجابات ؛

من أجل تعزيز الحجة في التماسه ، قدم المدعي في المحاكمة أدلة على شكل:

أ. الملفات

١. نسخة من بطاقة الهوية باسم XXXXXXXXXXXX (مقدم الطلب) ، رقم:

٣٥٢٥١٥٠٧٠٢٩٧٠٠٠١ ، بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٩ ، صادرة عن حكومة كريسك،

دليل على أن الخطاب محتوم بشكل كافٍ ومطابق للأصل الذي تبين أنه يكون مناسباً ، ثم

يتم إعطاء رئيس الجمعية التوقيع (ف ١) ؛

٢. نسخة من شهادة غير متزوج (مقدم الطلب) ، رقم: ٤٥٦/٤٧٢ / ٤٣٧,١٠٨,٠١ /

٢٠١٩ بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٩ ، صادرة عن رئيس قرية كريكيلان، مقاطعة دريبورجا،

ككريسيك، دليل على أن الخطاب محتوم بشكل كافٍ وأنه تم تمت مطابقتها مع الأصل الذي

اتضح أنه مناسب ، ثم يتم وضع علامة على رئيس الجمعية (ص ٢) ؛

٣. نسخة من شهادة الزواج باسم XXXXXXXXXXXX (مقدم الطلب) مع Dwi Setya

Rini (المستجيب الثاني) ، رقم: ١٣٩/٠٤٥٠ / VI / 2019 ، بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ،

صادر عن رئيس مكتب الشؤون الدينية في كريان المنطقة ، سيدوارجو ريجنسي ، تم إعطاء

إثبات على الخطاب رسم ختم كافٍ وتم مطابقتها مع الأصل الذي تبين أنه مناسب ، ثم يُمنح

رئيس الجمعية علامة (ص ٣) ؛

٤. بيان الاتفاق الأصلي نيابة عن XXXXXXXXXXXX (المدعي) مع Dwi Setya Rini

(المدعى عليه الثاني) ، بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٩ ، ثم تم وضع علامة عليه من قبل رئيس اللجنة

(صفحة ٤) ؛

٥. نسخة من شهادة الزواج باسم XXXXXXXXXXXX (المدعى عليه الأول) مع

XXXXXXXXXXXXXXXX ، رقم: ٠٠١/٠٠٧٤ / II / 2013 ، بتاريخ ٠١ فبراير ٢٠١٣ ،

صادر عن رئيس مكتب الشؤون الدينية في منطقة سوهان ، مدينة سورابايا ، دليل على أن

الخطاب قد تم ختمه بشكل كافٍ ومطابقتها مع الأصل الذي تبين أنه مناسب ، ثم وضع

علامة عليه من قبل رئيس الجمعية (ص ٥) ؛

٦. نسخة من بطاقة العائلة باسم XXXXXXXXXXXXXXX (الزوجة الأولى للمدعى عليه) ، رقم:
 ٣٥٧٨٠٦١٦٠٤١٣٠٠٠٢ ، بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٨ ، صادرة عن رئيس مكتب السكان
 والتسجيل المدني لمدينة سورابايا ، دليل على أن الخطاب محتوم بشكل كافٍ و تمت مطابقته
 مع الأصل الذي اتضح أنه مناسب ، ثم يتم وضع علامة على رئيس الجمعية (ص ٦) ؛
 ب. شهود عيان

١. عارف مليونو (Arif Mulyono) ، ٥٤ عامًا ، مسلم ، متقاعد ، العنوان في السارع
 كريكيلان (Jalan Krikilan) ، RT.011 / RW.005 ، قرية كريكيلان (Dusun)
 ، منطقة دريوريجا (Driyorejo) الفرعية ، ريجنسي كريسيك (Gresik) ،
 شهد تحت القسم على النحو التالي:

- وحيث أن الشاهد يعرف مقدم الالتماس ، لأن الشاهد هو الأب البيولوجي لمقدم
 الالتماس ؛
- وحيث علم الشاهد أن مقدم الالتماس يواجه المحاكمة لتقديم طلب فسخ للزواج
 بين المدعي والمدعى عليه الثاني ؛
- وحيث أنه تبين أن المدعى عليه كنت متزوجًا من المستجيب الثاني باستخدام
 البيانات البيولوجية لمقدم الالتماس ، لأن المدعى عليه كنت لا تزال متزوجًا من
 امرأة تدعى XXXXXXXXXXXXXXX ؛
- أن هناك أدلة وهي وثيقة الزواج رقم ١٣٩/٠٤٥٠ / VI / 2019 بتاريخ ٢٨ يونيو
 ٢٠١٩

٢. Aga Saputra Bin Arif Mulyono ، ٢٤ عامًا ، إسلام ، عامل مصنع ، العنوان في
 السارع كريكيلان (Jalan Krikilan) ، RT.011 / RW.005 ، قرية كريكيلان ، دريارجا
 (Driyorejo) ، ريجنسي كريسيك (Kabupaten Gresik) ، شهد تحت القسم على
 النحو التالي:

- وحيث أن الشاهد يعرف مقدم الالتماس ، لأن الشاهد هو الأخ الأكبر لمقدم الالتماس ؛
- وحيث علم الشاهد أن مقدم الالتماس يواجه المحاكمة لتقديم طلب فسخ للزواج بين المدعي والمدعى عليه الثاني ؛
- وحيث أنه تبين أن المدعى عليه كنت متزوجًا من المستجيب الثاني باستخدام البيانات البيولوجية لمقدم الالتماس ، لأن المدعى عليه كنت لا تزال متزوجًا من امرأة تدعى XXXXXXXXXXXXXXX ؛
- أن هناك أدلة وهي وثيقة الزواج رقم ١٣٩/٠٤٥٠ / VI / 2019 بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ؛

ولما كان مقدم الالتماس والمدعى عليه قد قدموا أدلة كافية ولن يقدموا المزيد من الأدلة ؛ في حين قدم الملتمسون لاحقًا استنتاجًا بقي في جوهره مع التماسهم ، بينما ظل المدعى عليه الثاني والمدعى عليهم أيضًا في إجاباتهم ، ثم طلب كل طرف اتخاذ قرار ؛ وحيث إنه تم اختصار وصف هذا القرار ، تم تحديد محضر المحاكمة في هذه القضية ، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من هذا القرار ؛

الاعتبارات القانونية

بالنظر إلى أن أهداف وغايات طلب مقدم الالتماس موصوفة أعلاه ؛
بالنظر إلى أنه في يوم جلسة الاستماع المحددة في فحص هذه القضية ، كان المدعي والمدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني والمدعى عليه الثالث والمدعى عليه المشارك شخصيًا حاضرًا في جلسة الاستماع ؛

بالنظر إلى أنه على الرغم من أنه يجب التوسط في كل قضية خلافية وفقاً لولاية التنظيم الوزاري رقم ١ لعام ٢٠١٦ ، لأن هذه القضية هي قضية خلافية في شكل شرعية قانونية ، بالإشارة إلى النقطة (٥) ص. ٨٣ توجيهًا لتنفيذ واجبات المحاكم الدينية وإدارتها بموجب قرار المحكمة العليا رقم KMA 032 / StfIV / 2006 / بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ ، الوساطة ليست مطلوبة في عملية تسوية هذه القضية ؛

بالنظر إلى أن المشكلة الرئيسية في هذه القضية هي أن مقدم الالتماس بصفته الوصي على القاضي الذي أجرى عقد زواج بين المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني قدم طلبًا لإلغاء زواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني ، على أساس أن انتهك زواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني أحكام القانون المعمول به لأن المدعى عليه الأول يبدو أنه لا يزال متزوجًا من امرأة أخرى اسمها XXXXXXXXXXXXXXX وحتى الآن لم يتم الطلاق مطلقًا ، واتضح أن المدعى عليه الأول قد زور هويته واستخدمها هوية مقدم الالتماس ؛

وإذ توضع في الاعتبار أنه بناءً على أقوال مقدم الالتماس والشهود وكذلك الأدلة P4 ، المدعية هي الأخت الصغرى للمدعى عليه ، والتي تم استخدام هويتها من قبل المدعى عليه الأول في زواجها من المدعى عليه الثاني ، وبالتالي فإن المدعي هو الطرف المخول بإلغاء زواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني وفقاً لأحكام المادة ٢٣ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ حرف (أ) المادة ٧٣ حرف (أ) من القانون الإسلامي ، وبالتالي فإن مقدم الالتماس هو طرف له مصلحة قانونية في رفع هذه القضية؛ بالنظر إلى أنه فيما يتعلق بالأدلة التي قدمها مقدم الالتماس ، فإن هيئة القضاة تقيمها على النحو التالي:

أ. أدلة مكتوبة

في حين أن الأدلة من P1 إلى P6 ، يتم ختم كل منها بشكل كافٍ وفقاً للقانون رقم ١٣ لعام ١٩٨٥ بشأن رسوم الطوابع jo. اللائحة الحكومية رقم ٢٤ من ٢٠٠ فيما يتعلق بالتغييرات في معدلات رسوم الدمغة ، والنسخة مطابقة للأصل ، فإن الدليل هو سند أصيل

، وله قيمة إثبات مثالية من خلال الربط وفقاً للمادة ١٦٥ HIR Jo المادة ١٨٧٠ BW ،
وبالتالي يمكن أن يكون هذا الدليل مقبولة كأداة قانونية في هذه القضية ؛

ب. دليل الشاهد

- أن الشاهد الأول (الشاهد الأول) ليس لديه أي عائق قانوني أمام كونه شاهداً ،
وأن شهادة الشاهد فيما يتعلق بحجج أو أسباب مقدم الالتماس تستند إلى رؤية
الشاهد ومعرفته الفعلية التي بررت وعززت بشكل أساسي ، يمكن قبول الشهادة
رسمياً ومادياً كدليل ، وفقاً للمادتين ١٧٥ و ٣٠٨ فقرة (!) Rbg :
- في حين أن الشاهد الثاني (الشاهد) لا يوجد مانع قانوني ، فهو شاهد ، وأقوال
الشاهد بخصوص حجج أو أسباب مقدم الالتماس تستند إلى رؤية الشاهد ومعرفته
الفعلية ، والمقصود منها أنه قد علم. أن تزوير الهوية قد ارتكب من قبل المدعى عليه
الأول ، وبالتالي فإن الشهادة مقبولة رسمياً ومادياً كدليل وفقاً للمادتين ١٧٥ و
٣٠٨ الفقرة (١) Rbg ؛

بالنظر إلى أنه نظرًا لأن شهادات الشاهدين أعلاه متفقة ودعمت حجج أو أسباب
المتهمين، فقد أصبحت الشهادة دليلاً مثاليًا في هذه الحالة (في المادة ٣٠٩ RBg ؛
بالنظر إلى أنه من خلال الحجج والأدلة التي قدمها مقدم الالتماس ، توصلت هيئة
القضاة إلى الحقائق التالية في المحاكمة:

- حيث أنه من خلال الدليل P.1 ، تبين أن مقدم الطلب هو الشقيق الأصغر
للمدعى عليه ١ ، والذي تم استخدام بياناته البيولوجية بواسطة المدعى عليه الأول
، على الرغم من استنادًا إلى الدليل P.2 ، لم يكن مقدم الطلب متزوجًا ؛
- حيث أنه من خلال الدليل ص ٣ تبين أنه كان هناك زواج بين المدعى عليه الأول
والمدعى عليه ٢ في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ وتم تسجيله في عقد الزواج رقم ١٣٩/٠٤٥٠
// VI/2019 بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ الصادر عن رئيس منطقة المكتب الشؤون

الدينية (KUA Krian Sidoarjo) ؛

- بينما من أقوال شهود مقدم الطلب ، الدليل ص ٤ إلى الدليل ص ٦ ، تبين أن المتطلبات الإدارية لزواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني قد تم تنفيذها من قبل المدعى عليه الأول كل هذا الوقت كان خاطئاً لأن المدعى عليه الأول مارس تعدد الزوجات دون موافقة زوجة المدعى عليه الأول الذي لم يحصل في وقت سابق على شرط من المحكمة الدينية ، وقام بتزوير هوية المدعى عليه الأول ، باستخدام هوية مقدم الالتماس ؛

- في حين أنه من خلال أدلة اعتراف المدعى عليه الثاني وشهادة شهود المدعي ، فقد تبين في الواقع أن المستندات المقدمة كشرط لإدارة زواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني تم اختلاقتها بهدف تمكين المدعى عليه الأول الزواج من امرأة أخرى ، وهي المستجيب الثاني ؛

بالنظر إلى أنه نظرًا لأن الزواج بين المدعى عليه والمدعى عليه ٢ تم عن طريق الهندسة والتزوير للانحراف في تعدد الزوجات غير القانوني ، أي من خلال المدعى عليه الأول باستخدام هوية مقدم الالتماس ، اعتبرت هيئة القضاة أن الزواج الذي تم بين المدعى عليه الأول وكان اسم مقدم الالتماس مخالفًا للأحكام القانونية ، حيث تنص أحكام القانون المعمول به على أنه يمكن فسخ الزواج إذا قام الزوج بأكثر من زواج واحد (تعدد الزوجات) دون إذن من زوجته ، المادة ٧١ حرف (أ) تجميع الشريعة الإسلامية ، علاوة على أنه يتم عن طريق تزوير وتزييف الهويات ؛

بالنظر ، بغض النظر عن عواقب إهمال المدعى عليه المشارك كمسجل زواج أو أسباب أخرى مثل هندسة المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني في إرفاق شروط إدارة الزواج ، فمن الواضح أن زواج المدعى عليه الأول و انتهك المدعى عليه الثاني أحكام القانون المعمول به ، بحيث أن لجنة القضاة التي تقيم أن الزواج بين المدعى عليه الأول واسم مقدم الالتماس يجب إلغاؤه ؛

بالنظر إلى أنه من الحقائق المذكورة أعلاه ، تعتبر هيئة القضاة أن مقدم الالتماس قد نجح في إثبات حجج التماسه بأن الزواج الذي أبرم من قبل المدعى عليه ١ والمدعى عليه II قد انتهك القوانين المعمول بها وتم تنفيذه عن طريق تزوير واختلاق الهويات ، وبالتالي ، أسباب الملتمس لطلب فسخ زواج المدعى عليه الأول ، مع البيانات البيولوجية لمقدم الالتماس ، مع المدعى عليه الثاني الذي تم إثباته واستناداً إلى القانون ؛ بالنظر إلى أنه بناءً على الاعتبارات المذكورة أعلاه ، يعتبر الالتماس المقدم من الملتمسين معقولاً تماماً؛

وبالتالي فإن هيئة القضاة بالإشارة إلى الأحكام الواردة في المادة ٣٧ من اللائحة الحكومية رقم ٩ لعام ١٩٧٥ بالاقتران مع المادة ٧١ حرف (ب) من تجميع الشريعة الإسلامية ، يجب أن يكون طلب المدعي بإلغاء زواج المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني ممنوح؛ بالنظر إلى أنه نظراً لإلغاء زواج المدعى عليه الأول مع البيانات البيولوجية لمقدم الالتماس والمدعى عليه الثاني ، يجب أن يكون عقد الزواج رقم ١٣٩/٠٤٥٠ // VI / 2019 بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ الصادر عن رئيس منطقة KUA Krian Sidoarjo أعلن بطلانه وليس له قوة قانونية ؛

بالنظر إلى أنه بسبب عقد الزواج رقم ١٣٩/٠٤٥٠ // VI / 2019 بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ الصادر عن رئيس مكتب الشؤون الدينية (KUA)، منطقة Krian Sidoarjo ؛ تم إعلانه باطلاً وباطلاً وليس له قوة قانونية ، ثم ستعاقب هيئة القضاة المدعى عليه كمسجل زواج في مقاطعة كريان سيدوارجو لسحب دفتر عروض الأسعار الخاص بشهادة الزواج وتسجيل إلغاء الزواج في القائمة المنصوص عليها لذلك بعد هذا القرار لها قوة قانونية ملزمة ؛

مع الأخذ في الاعتبار أنه بناءً على المادة Bg الفقرة (١) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي تم تعديله ثانياً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ ، لأن هذه الحالة في مجال الزواج و رفع الملتمس هذه القضية ليس بصفته

الطرف المتضرر من العائلة ، ثم يتحمل مقدم الالتماس جميع التكاليف المتكبدة في هذه الحالة ؛

مع الأخذ في الاعتبار أحكام مواد اللوائح القانونية وحجج قانون سوريا التي تنطبق وتتعلق بهذه الحالة ؛

تعيين

١. الموافقة على طلب مقدم الالتماس ؛

٢. تقرر إلغاء الزواج بين المدعي (XXXXXXXXXXXXXXXX) والمدعى عليه الثاني (XXXXXXXXXXXXXXXX) الذي تم في مكتب الشؤون الدينية في منطقة كريان (Krian) ، سيدوارجا (Sidoarjo) ، في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ؛

٣. نعلن أن عرض عقد الزواج رقم: ١٣٩/٠٤٥٠ / VI / 2019 بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ليس له قوة قانونية ؛

٤. كلف مقدم الالتماس بدفع تكاليف هذه القضية بمبلغ ٩٣٦,٠٠٠,٠٠٠ روبية (تسعمائة وستة وثلاثون ألف روبية) ؛

وبذلك صدر القرار في الجلسة التداولية لهيئة القضاة يوم الثلاثاء ٢٠ أغسطس ٢٠١٩ م. تزامناً مع اليوم التاسع عشر من ذي الحجة ١٤٤٠ هـ ، والذي تلاه الدكتور. سوفيان زفري الحج الماجستير، كرئيس للجمعية ، أنيس أمادي الماجستير، والدكاترة. احمد بيهقي كعضو قاضي ، يساعده إحلة اليلى كمسجل بديل ، بحضور مقدم الالتماس والمدعى عليه الثاني والمستجيب المشارك ، ودون حضور المدعى عليه I. (قرار محكمة غريسيك الدينية، ٢٠١٩)

ث. نظر القاضي في إلغاء الزواج بسبب إساءة استخدام الهوية

عدد حالات فسخ الزواج صغير نسبيًا لأن شروط تقديم الفسخ محدودة للغاية. سبب آخر هو أن متطلبات الزواج قد تم الوفاء بها ، وإمكانية فسخ الزواج محدودة. بمعنى آخر ، هناك على الأقل خلفية لفسخ الزواج.^{٣٠}

أسباب منح طلب فسخ الزواج ،

١. انطلاقًا من موقف مقدم الطلب أو مقدم الطلب

٢. تم العثور عليه في مجمع الشريعة الإسلامية المادة ٧٣

٣. يوجد خلل

٤. ينظر إليها من الناحية القانونية للجهات المعنية.

٢. وضعية فسخ الزواج مقسمة إلى قسمين

لاغية من اجل القانون اي ان الزواج لا يصح. أو الزواج لا يستوفي الشروط أو الشروط. مثال. زيجات أكثر من ٤ ، وزواج الأشقاء³¹

يمكن إلغاؤها ، مما يعني أنه يمكن تقديم الزواج للإلغاء.

يمكن أن يتم إلغاء الزواج من قبل الزوج / الزوجة ، والوالدين ، و KUA ، والأطراف المهتمة.

في هذه الحالة ، كان المدعي متزوجًا ولكن الزواج لم يتم ، بمعنى آخر قام به شخص آخر.

هناك هندسة في الزواج. ليس تزييفًا بل هندسيًا ، أي استخدام هوية ليست خاصة به.^{٣٢}

^{٣٠} المقابلة مع محمد كمارالدين، س.هـ (كرسيك : ١ سبتمبر ٢٠٢٢)

³¹ المقابلة مع أنديك ويجكسانا، س.هـ الماجستير (كرسيك : ١ سبتمبر ٢٠٢٢)

^{٣٢} المقابلة مع الدكتور سفيان زفري ، س.هـ (كرسيك : ١ سبتمبر ٢٠٢٢)

الفرق بين التزييف والهندسة. إذا كان التزوير مرتبطاً بمعلومات شخصية ، مثل العمر والحالة وغير ذلك. ومع ذلك ، هناك عنصر هندسي هنا ، حيث يظل العنصر القانوني للزواج ساريًا.

ج. المراجعة القانونية للقضاة في التقرير إبطال النكاح بسبب إساءة استخدام الهوية للحصول على الخدمات القانونية والعدالة ، يجب على الأطراف المعنية تقديم خطاب مطالبة أو طلب إلى المحكمة الدينية المختصة. وذلك لأن كل فحص للقضية في المحكمة يبدأ بعد تقديم طلب أو دعوى قضائية واستدعاء أطراف القضية وفقاً للأحكام المعمول بها. في الأساس ، يكون قضاة المحكمة سلبين ، بمعنى أن القضية يتم تحديدها من قبل الأطراف التي تدعي. القضاة يساعدون فقط طالبي العدالة.

إحدى القضايا التي تقع ضمن سلطة المحكمة الدينية هي مشكلة الزواج التي توجد فيها أنواع مختلفة من المشاكل. إحداها هي قضية فسخ الزواج التي يمكن لمقدم الطلب رفعها حيث يكون محل إقامته هو اختصاص محكمة دينية معينة.

في هذه الحالة ، يقيم مقدم الطلب في كريكيلان ، ديرورجا ، منطقة كرسيك ، التي هي اختصاص محكمة الدينية كرسيك. في حالات الطلب أو الدعوى ، يُطلب من مقدم الطلب تقديم خطاب طلب يحتوي على عدة أشياء؛³³

١. هوية الأطراف (المدعي / المدعى عليه والمدعى / المدعى عليه) ، والأشياء التي يجب الوفاء بها في هوية الأطراف هي:

أ. الاسم (مع بن/بنت والاسم المستعار).

ب. عمر.

ت. دين.

ث. عمل.

³³ A. Mukti Arto, Praktek Perkara Perdata Pada Pengadilan Agama, cet.II, Yogyakarta, Pustaka Pelajar, 2000, Hal-40

ج. مسكن. بالنسبة للحزب الذي لا يعرف مكان إقامته ، يجب أن يكتب ، "كان يقيم سابقًا في ولكن الآن مكان إقامته غير معروف في إندونيسيا.
ح. الجنسية إذا لزم الأمر.

هوية الأطراف في هذا التقرير يعني:

أندي أريانطا بن عارف موليانا ، ٢٢ عامًا ، مسلم ، مهنة خاصة PT.MDQ (موظف) ، العنوان في كريكيلان (Krikilan) ، RT.011 ، RW.005 ، قرية Krikilan ، Gresik ، Driyorejo ، "مقدم التماس الأول"

يعارض

ألبيرت ساتريا بن عارف موليونو ، ٢٧ عامًا ، مسلم ، الاحتلال مساعد سائق ، العنوان في Kedunganyar 8/57-A ، RT.004 RW.003 ، قرية سوهان ، مقاطعة سوهان ، مدينة سورابايا ، بصفتها "المستجيب الأول"

دوي ستيا ريني بنت موليونو ، ٣٠ عامًا ، إسلام ، مهنة موظف خاص في PT Garuda Food ، العنوان في سيدموليا (Sidomulyo) ، RT.005 RW.002 ، كرييان Krian ، سيدوارجا Sidoarjo ، كـ "المستجيب II"

رئيس مكتب الشؤون الدينية في منطقة كرييان سيدوارجو ؛ مع العنوان السارع باسوكي رحمة رقم ٤٧ كرييان ، سيدوارجا ، مقاطعة جاوة الشرقية ، المشار إليها فيما يلي باسم "المشارك في الاستجابة"

٢. فوسيتا (أساس المطالب)

تتطلب متطلبات الجوهر للخطاب الثاني من الدعوى بشكل أساسي أن يحتوي على أساس المطالب ، أي الحجج الملموسة بشأن وجود علاقة قانونية والتي هي أساس الدعوى وأسبابها. يشمل فوسيتا عدة أشياء ؛^{٣٤}

³⁴ (pengantar hukum acara perdata , Laila M Rasyid, SH, M.Hum Herinawati, SH Mhum , UNIMAL Press, 2015 hal 30

أ. كائن القضية

ب. حقائق قانونية

ت. تأهيل تصرفات المدعى عليه

ث. وصف الخسارة

ج. العلاقة بين فوسيتا والبيتيتوم

في هذه الحالة ، فإن الموضوع الذي قدمه مقدم الطلب هو:

أ. تزوج المدعى عليه ١ والمدعى عليه ٢ في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ، وهو ما سجله مسجل الزواج في مكتب الشؤون الدينية في مقاطعة كريان ، سيدوارجو ريجنسي ، كما هو مقتبس من رقم شهادة الزواج: ١٣٩/١٤٥٠ / VI / 2019 مؤرخة ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ؛

ب. في حين أنه بعد الزواج ، أقام المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني معًا في منزل والدي المستجيب الثاني ، لمدة يوم واحد ؛ بعد ذلك ، ذهبت إلى منزل زوجته الأولى المسماة XXXXXXXXXXXX بعنوان Kedung ANyar 8 / 57A ، Rt 004 ، Surabaya ، Sawahan ، Rw 003 Sawahan ؛ إلى الآن؛

ت. في حين أنه خلال الزواج ، لم يكن المستفتى الأول والمستجيب الثاني (بعد دخول) ينعمان بأطفال ؛

ث. بينما في وسط الأسرة المعيشية من المرحلة الأولى والمستجيب الثاني ، كانت هناك امرأة اسمها: XXXXXXXXXXXX ، ٣٠ عامًا ، ربة منزل ، تعيش في القرية ساواهان ، مدينة سورابايا التي قدمت الدعم معلومات إلى المكتب الشؤون الدينية (KUA) وادعاء أنها زوجة المدعى عليه الأول ، اتضح أن المرأة هي في الواقع الزوجة القانونية للمدعى عليه الأول ويتم تأكيدها من خلال اقتباس من رقم شهادة الزواج: ٠٠١/٠٠٧٤ / II / 2013 بتاريخ ١ فبراير ، ٢٠١٣ ؛

ج. بينما عندما تزوج المستفتى الأول المستجيب الثاني ، اعترف المستجيب الأول بأنه كان شابًا للمجيب الثاني وعائلته ، والآن بعد أن علمت المكتب الشؤون الدينية (KUA) بالحادثة ، فإن ما فعله المستجيب الأول حتى الآن خطأ لأن المستجيب أمارس تعدد الزوجات دون إذن من الزوجة السابقة للمدعى عليه الأول ولم أحصل على شرط من المحكمة الشرعية ؛

ح. لأن الزواج بين المدعى عليه الأول والمدعى عليه الثاني لا يمثل للأحكام القانونية المعمول بها ، يجب إلغاء الزواج ورقم عقد الزواج: ١٣٩/٠٤٥٠ / 2019 / VI بتاريخ ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الشؤون الدينية منطقة كريان ، ريجنسي سيدوارجو ؛ أعلن أنه ليس له قوة قانونية ؛

٣. فتيتوم (محتويات الدعوى)

هو اختتام دعوى قضائية أو التماس يحتوي على المسائل المطلوبة للبت فيها من قبل قاض أو محكمة ، يتكون البييتوم من فتيتوم الاول و فتيتوم الثاني ، يحتوي فتيتوم الاول على المسائل الرئيسية التي تطلب المحكمة منحها بينما تحتوي شركة فتيتوم الثاني الفرعية على حرية القاضي لمنح أشياء أخرى من الابتدائية الصغيرة.

فتيتوم الاول : " (١) الموافقة على طلب مقدم الالتماس ؛ (٢) قرر إلغاء الزواج بين المدعى عليه الأول (XXXXXXX) والمدعى عليه الثاني (XXXXXXXXXX) (متأخر)) الذي تم في مكتب الشؤون الدينية في مقاطعة كريان ، سيدوارجو ريجنسي ، في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ؛ (٣) التصريح بأن عرض رقم عقد الزواج: ١٣٩/٠٤٥٠ / 2019 / VI بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ليس له قوة قانونية ؛

فتيتوم الثاني: " (١) تحديد تكلفة القضايا وفقا للقانون أو اتخاذ قرار آخر عادل قدر الإمكان ؛

يتعين على هيئة القضاة في الفصل في قضية ما التصرف بنزاهة ، ولهذا يقوم القاضي بتقييم الأحداث أو الوقائع القائمة سواء كانت قد حدثت بالفعل. لا يمكن رؤية ذلك إلا من

خلال الأدلة مثل الأدلة الوثائقية والشهود والافتراضات والاعترافات واليمين. لذلك ، بناءً على الوصف العريض لعريضة الملتمس ، قرار محكمة غريسيك الدينية رقم ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs .

في أساس نظر القاضي في الفصل في قضية فسخ الزواج ، ذكر أن المشكلة الرئيسية في هذه الحالة هي أن المدعي بصفته ولي القاضي الذي أجرى عقد الزواج بين المدعي عليه الأول والمدعي عليه الثاني قدم طلبًا لإلغاء الزواج. زواج المدعي عليه الأول والمدعي عليه الثاني ، على أساس أن المدعي عليه الأول والمدعي عليه الثاني قد انتهك أحكام القانون وهو ما ينطبق لأنه تبين أن المدعي عليه لا يزال متزوجًا من امرأة أخرى تُدعى XXXXXXXXXXXXXXXX وحتى الآن لم يتم الطلاق مطلقًا ، واتضح أن المدعي عليه أنا قد زور هويتها واستخدم هوية مقدم الالتماس ؛

أنه بناءً على بيان مقدم الالتماس والشهود ، فإن مقدم الالتماس هو الشقيق الأصغر للمدعي عليه الأول ، الذي استخدم المدعي عليه الأول هويته في زواجه من المدعي عليه الثاني ، وبالتالي فإن مقدم الالتماس هو الطرف المخول بإلغاء زواج المدعي عليه الأول والمدعي عليه الثاني وفقًا لأحكام المادة ٢٣ من القانون - القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ حرف (أ) جو المادة ٧٣ حرف (أ) بجميع الشريعة الإسلامية ، وبالتالي يكون المدعي طرفًا له مصلحة قانونية في التقديم هذه القضية؛

الباب الخامس

الخاتمة

أ. الخلاصة

يحاول الباحثون استنتاج الاستنتاجات والاقتراحات الناتجة عن عملية البحث التي تم إجراؤها. من المأمول أن الاستنتاجات والاقتراحات يمكن أن توفر فوائد لتطوير العلوم القانونية والمجتمع. ١. إن فسخ الزواج هو في الأساس عمل صادر عن محكمة دينية مع العديد من العوامل وأيضًا الأسباب الكامنة وراء ذلك.

٢. في الإسلام ، هناك نوعان من فسخ الزواج ، وهما الزواج الفاسد والزواج المحطم والزواج الباطل.

٣. فسخ الزواج بسبب استخدام الهوية في حالة لا. تم إلغاء PA.Gs/٢٠١٩/Pdt.G/١٢٣٦ لاحتوائه على تعدد الزوجات الذي حدث دون إذن من المحكمة.

٤. الأساس القانوني الذي يستخدمه القضاة في تقرير فسخ الزواج هو القوانين واللوائح ذات الصلة. في هذه الحالة بموجب المادة ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ و مجموعة مواد الشريعة الإسلامية من ٧٠ إلى ٧٦.

ب. التوصيات

ت. خروجًا عن البحث الذي أجراه المؤلف بتواضع ، يود المؤلف أن ينقل اقتراحاته كشكل من أشكال النقد البناء لمشكلة فسخ الزواج بسبب إساءة استخدام الهوية ، واقتراحات للمحاكم الدينية كمنتدى للباحثين عن العدالة. المسلمون الإندونيسيون ، يتم تنفيذ كل قرار أو قرار يتم اتخاذه دون تجاهل القوانين الأخرى المتعلقة بالقضية. حتى لا يكون هناك تناقض بين قانون وآخر. ثم على وجه التحديد بالنسبة لمسجل المحاكم الدينية باعتباره الطرف الذي

يتلقى الشكوى ويفحص الشكوى قبل إدخالها في ملف القضية ، يجب أن يكون الكتاب المكتوب أكثر شمولاً في معرفة جدوى شكوى مقدم الطلب / المدعي حتى لا ينتهك قانون. ث. اقتراح الباحث لمكتب الشؤون الدينية أن يكون أكثر شمولاً في فحص تسجيل الزواج. طبعاً بالتحقق من كل طرف يريد عقد الزواج. والاقتراح الأخير هو أن يتوخى جميع الأطراف دائماً الحذر والامتثال للقوانين المعمول بها.

المراجع

القرآن

القرآن الكريم

الكتب

- الجماعيلي، أبو محمد ابن قدامة. المعني لابن قدامة الجزء ٧. (مكتبة القاهرة: ١٩٦٨).
- الجزيري، عبد الرحمن. الفقه على المذهب الأربعة الجزء الرابع، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)
- الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلام وإدلته الجزء التاسع (دمشق - سورية: دار الفكر، ١٩٨٣).
- Alinapia, *Akibat Hukum Pembatalan Perkawinan karena satus wali nikah yang tidak sah menurut Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974*, *Jurnas Justitia* Vol.1 (Desember,2014)
- Anshary. *Hukum Perkawinan Di Indonesia Masalah-Masalah Krusial*. Yogyakarta, *Pustaka Pelajar*. 2010. Al-Juzairi, Syaikh Abdurrahman. *Fikih Empat Madzhab*, (Pustaka Al-Kautsar
- Az-zzuhaili. Wahbah, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu*, (Depok: Gema Insani Darul Fikir, 2011)
- Bungin, Burha., *Metodologi Penelitian Sosial dan Ekonomi Format-format Kuantitatif dan kualitatif untuk Studi Sosiologi, Kebijakan Publik, Manajemen, dan Pemasaran*, (Jakarta: Kencana, 2013)
- Hadikusuma, Hilman. *Hukum Perkawinan Indonesia*, (Bandung: Mandar Maju, 2007)
- Harahap, Yahya M, SH. *Hukum Perkawinan Nasional*, (Medan : CV Zahir Trading Co, 1975)
- Kartono. Kartini, *Pengantar Riset Sosial*, (Bandung: Manjar Maju, 2008)
- Lamintang. Theo, Lamintang, *Delik-Delik Khusus Kejahatan Terhadap harta Kekayaan*, Edisi Kedua, (Jakarta: Sinar Grafika, 2009)
- Laporan Tahunan Tahun 2018 Pengadilan Agama Gresik.

- Manan, Abdul. *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia*, (Jakarta: Kencana, 2014)
- Marzuki, Peter Mahmud. *Penelitian Hukum*, Edisi 1, Cet. 6, (Jakarta: Kencana, 2010)
- Rofiq, Ahmad. *Hukum Perdata Islam di Indonesia*, (Jakarta: Rajagrafindo Persad, 2013)
- Tihami, Sohari dan Sahrani *Fikih Munakahat*, (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada, 2009)

SKRIPSI

- Musriyadi, *Pembatalan Perkawinan (Tinjauan Yuridis terhadap Putusan Pengadilan Agama Nomor: 929/Pdt.G/2007/PA.Pwt) Purwokerto Tahun 2012*, Skripsi (Purwokerto: Universitas Jendral Soedirman Purwokerto, 2012)
- Miftakhurrokhmah Apriliah, *Pembatalan Perkawinan (Fasakh) dengan Alasan Poligami Tanpa Izin Ditinjau dari Perspektif Hukum Islam dan Hukum Positif Indonesia (Studi Putusan MA Nomor 385 K/AG/2009) Malang Tahun 2017*, Skripsi, (Malang: Universitas Islam Negeri Malang, 2017)
- Muhammad Bashori, *Pembatalan Perkawinan Karena Kawin Paksa (Analisis Putusan Hakim Pengadilan Agama Wonosobo Perkara Nomor: 1175/Pdt.G/2011/PA.Wsb) Semarang Tahun 2017*, Skripsi, (Semarang: Universitas Islam Negeri Walisongo, 2017)
- Meyzellina Bella Rizkyta, *PEMBATALAN PERKAWINAN KARENA PEMALSUAN ALAT BUKTI PADA PUTUSAN NOMOR 3724/Pdt.G/2016/PA.KAB.MLG PERSPEKTIF FIQH Malang Tahun 2018*, Skripsi, (Malang: Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, 2018)

Peraturan Perundang-Undangan

Kitab Undang-Undang Hukum Pidana (KUHP)

Intruksi Presiden Nomor 1 Tahun 1991 tentang Kompilasi Hukum Islam

Undang-Undang Republik Indonesia Nomor 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan

Website

<http://www.pa-gresik.go.id/index.php/berita/statistik-perkara>, diakses, 07 Oktober 2019

<http://www.pa-gresik.go.id/index.php/tentang-pengadilan/profile-pengadilan/tupoksi>, diakses, 07 Oktober 2019.

<https://tafsirweb.com/1535-surat-an-nisa-ayat-3.html>, diakses 07 Oktober 2019.

<http://windiberlianti.com/2017/07/01/pembatalan-perkawinan-alasan-dan-akibatnya-menurut-hukum-indonesia/>, diakses, 07 Oktober 2019

<https://kbbi.web.id/salah%20guna.menyalahgunakan>, diakses 28 Februari 2020

The screenshot displays the RAISA PA Gresik application interface. The browser address bar shows the URL <https://raisa.pa-gresik.go.id/izin>. The user is logged in as RETNO KUMALASARI (103.17.70.56). The main content area is titled "DAFTAR PENGAJUAN" and contains a table with the following data:

NO	TANGGAL PENGAJUAN	SEKOLAH / UNIVERSITAS	PENGAJU	PENANGGUNG JAWAB	JENIS PERIZINAN	STATUS
1	12 Juli 2022	Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang	Retno Kumalasari 085791116895 retnop1506@gmail.com	Retno Puput Kumalasari	MAGANG / PKL	DITERIMA 01 September 2022 - 01 September 2022

At the bottom of the interface, there is a mission statement: "Pengadilan Agama Gresik Yang Agung. Misi : 1. Menjaga kemandirian Aparatur Pengadilan Agama; 2. Meningkatkan kualitas" and a copyright notice: "Copyright © 2023 Pengadilan Agama Gresik. All rights reserved. Versi 0.0.1".



KEMENTERIAN AGAMA REPUBLIK INDONESIA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399 Faksimili (0341) 559399
Website fakultas: <http://syariah.uin-malang.ac.id> atau Website Program Studi: <http://fak.uin-malang.ac.id>

BUKTI KONSULTASI

Nama : RETNO PUPUT KUMALASARI
Nim : 16210043
Program Studi : HUKUM KELUARGA ISLAM
Dosen Pembimbing : Prof. Dr. Roibin, M.H.I
Judul Skripsi :

نظر القاضي في إبطال النكاح بسبب سوء استخدام الهوية
(دراسة تقريرية رقم القضية ١٢٣٦/Pdt.G/٢٠١٩/PA.Gs)

No	Hari / Tanggal	Materi Konsultasi	Paraf
1.	Selasa, 15 Oktober 2019	Revisi Pasca Sempro Bab I	
2.	Selasa, 22 Oktober 2019	Revisi Pasca Sempro Bab II	
3.	Selasa, 28 Januari 2020	Revisi Pasca Sempro Bab III	
4.	Kamis, 11 Mei 2023	Revisi, Bab I,II,III	
5.	Selasa, 16 Mei 2023	Konsultasi Bab I-IV	
6.	Rabu, 17 Mei 2023	Konsultasi Bab IV	
7.	Jum'at, 19 Mei 2023	Konsultasi dan Revisi Bab IV	
8.	Rabu, 31 Mei 2023	Konsultasi Bab V	
9.	Selasa, 06 Juni 2023	Konsultasi dan Revisi Bab V	
10.	Kamis, 15 Juni 2023	ACC Skripsi	

Malang,
Mengetahui,
Ketua Program Studi

ERIK SABTI RAHMAWATI, MA., M.A.
NIP. 197511082009012003

السيرة الذاتية

الإسم : رتنا فوفوت كومالاساري
رقم التسجيل : ١٦٢١٠٠٤٣ :
مكان وتاريخ الولادة : ماجاكرطا، ١٥ يوني ١٩٩٨ م
العنوان : ملاتين، قرية ماجاتامفينج، منطقة
باغسال، مدينة مجاكرطا، جاوى الشرقية
رقم الهاتف : ٠٨٥٧٩١١١٦٨٩٥ :
Email : retnoput46@gmail.com :



رواية التعليم الرسمي

عام التعليم	مكان التعليم	النمرة
٢٠١٠-٢٠٠٤	المدرسة الابتدائية سراج العلوم مجاتامفينج	١
٢٠١٣-٢٠١٠	المدرسة الثانوية الأنوار فاجول كواغ جومبانج	٢
٢٠١٦-٢٠١٣	المدرسة العالية الأنوار فاجول كواغ جومبانج	٣
٢٠٢٣-٢٠١٦	جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج	٤

رواية التعليم غير الرسمي

عام التعليم	مكان التعليم	النمرة
٢٠١٠-٢٠٠٤	المدرسة الدينية "إرادة الله"	١
٢٠١٣-٢٠١٦	المعهد الخاديجية فاجول كواغ جومبانج	٢
٢٠١٦-٢٠١٧	المعهد سونان أمبيل العالي	٣